تمهيد:

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ تفكير الدول الغربية الحليفة يتجه نحو إرساء قواعد لنظام نقدي دولي جديد يسمح بتجنب العودة إلى الفوضى في العلاقات الاقتصادية و المالية لما قبل الحرب ويتحكم في تدفق المعاملات المالية والنقدية والتجارية بين الدول كافة، فكان الاتجاه نحو إرساء علاقات واتفاقيات جماعية متعددة الأطراف، مستفيدة من تجارب إقتصاديات الحرب خلال الحرب العالمية الأولى والفوضى الإقتصادية التي تلت الحرب.

واتسم التطور الحاصل في العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية بتولي الدول مسؤوليات كبيرة في تحقيق أكبر قدر من العمالة وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي، فاقترن ذلك بتدخل مباشر من قبل الدولة في الأنشطة الإقتصادية و الإنتاج والتجارة سواء عن طريق التشريع أو الأساليب الإدارية، ووجدت الدول نفسها – وهي منفردة – أقل قدرة على إجراء عمليات التوفيق اللازمة في المصالح[1].

و نجم عن كل هذه الجهود في دخول الدول في مفاوضات عرفت بمفاوضات **بريتون وودز** والتي وضع فيها الأساس الذي سيقوم عليه النظام النقدي والمالي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بإنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1944، أما على صعيد العلاقات التجارية الدولية فقد تم إبرام الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) في جنيف 1948، هذه الاتفاقية تمثل أكبر تشكيل عالمي في مجال السياسة التجارية الجماعية وبهذا كانت أولى الخطوات لإعداد نظام اقتصادي دولي.

إلا أن قيام هذا النظام الإقتصادي الدولي على أسس وقواعد غير قابلة للتطور وفشله في تنمية البلدان المتخلفة لعدم توافر الإرادة السياسية للدول الرأسمالية الكبرى وانهيار النظام النقدي العالمي مطلع العام 1971 و تفاقم ديون العالم الثالث وارتفاع نسبة البطالة، أدّى بدول العالم النامي منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي أن تركز اهتمامها على تغيير نظام العلاقات الإقتصادية الدولية والمطالبة بنظام إقتصادي عالمي جديد[2].

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

1 - د. علي سماي، المرجع السابق، ص100.
2 - د. محمد عبد الستار كامل نصار، المرجع السابق، ص23.

في ظل تلك الأوضاع تزايد اهتمام العالم بموضوع إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس سليمة، بما يضمن للدول النامية ممارستها لسيادتها الوطنية على ثرواتها الطبيعية وتمكينها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية الإقتصادية، فكانت مطالبة الدول النامية بنظام إقتصادي عالمي جديد نتيجة للوعي المتزايد لطبيعة علاقاتها الإقتصادية مع الدول المتقدمة ووجود أزمة في التجارة الدولية تمنعها من تطوير صادراتها وتسمح لها بتغطية وارداتها، ونتيجة لذلك الوعي أخذ يتدعم موقف دول عدم الانحياز من أجل إلغاء العلاقات الإستعمارية و التبعية وذلك من خلال مؤتمر **باندونغ** عام 1955.

وقد أكد ذلك الزعيم الهندي "**جواهرلال نهرو**" منذ عام 1953، عندما قال بأن التقسيم للعالم المعاصر ليس تقسيما بين الدول الشيوعية والدول المعادية لها، ولكنه تقسيم حاد بين أمم توفرت على إقتصاد صناعي فائق التطور وأخرى أقل نموا تكافح يوميا من أجل البقاء[1].

ولم تترك الدول النامية فرصة إلا واستغلتها لإظهار شعورها بخيبة الأمل إزاء الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات الإقتصادية الدولية وضرورة تغييره.

وقد ظهر مصطلح "النظام الإقتصادي الدولي الجديد " لأول مرة سنة 1962 في وثيقتين تقدمت بهما مجموعة من الدول الإفريقية و الآسيوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة مناقشة" مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول"، وكان ذلك نتيجة لأن دول العالم الثالث– في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحصول أغلبها على الإستقلال السياسي– سعت لتنظيم صفوفها عن طريق التوحد لإعادة تشكيل العلاقات الإقتصادية الدولية على نحو يحقق العدالة والمساواة، ويؤمن التنمية العادلة لكل الشعوب بالإضافة إلى تتويج الإستقلال السياسي باستقلال إقتصادي ليكتمل معنى سيادة الدولة.

1 - د. محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 38.

وقد شكلت حركة عدم الانحياز منذ إنشائها عام 1961 في مؤتمر بلغراد قوة تنظيمية مؤسسية دعت إلى تعديل النظام الإقتصادي الدولي، وفي عام 1973 دعت الحركة في قمة الجزائر إلى المطالبة بنظام إقتصادي دولي جديد ومنح الدول النامية الفرصة الكاملة للمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية[1].

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد

إن محاولة تحديد مفهوم النظام الإقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن يضفي عليه صفة الجديد، منذ أن بدأ هذا النظام يتكون و يتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بالتحديد منذ عام 1944 وحتى النصف الأول من التسعينيات و ما بعدها إلى غاية وقتنا الحاضر.

و في هذا الإطار يمكن التعرف على مكوناته، بل وتحديد وتتبع مراحل تطوره المختلفة التي مرّ بها، حيث كان ينطوي دائما على مجموعة من العوامل و القوى الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير ليطلق عليه النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ليشير بذلك إلى التغييرات الجذرية و الجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره المختلفة، ولعل ذلك ما يفسر لماذا برز وساد هذا المفهوم، وفي كل مرحلة يظهر بها من التغييرات والعوامل والقوى الدافعة ما يكفي لكي يطلق عليه المفكرون وصناع السياسة الإقتصادية تعبير النظام الإقتصادي العالمي الجديد و ينطبق ذلك بصورة أكثر تحديثا على مرحلة تطوره في السبعينيات وكذلك في بداية التسعينيات – أي بعد انتهاء حرب الخليج – وبعد أحداث 11 سبتمبر كذلك[2].

الفرع الأول: تعريف النظام الإقتصادي العالمي الجديد

يقصد بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة.

و لعل من الضروري الإشارة إلا أنه عند الاقتراب أكثر من مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد أن يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحيانا، وهي: المجتمع العالمي والمنتظم العالمي والنظام العالمي[3].

– **فالمجتمع العالمي**: يمثل الإطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي.

– **والمنتظم العالمي**: هو التعبير المؤسسي و القانوني للنظام العالمي.

1 - د. محمد عبد الستار كامل نصار، المرجع السابق، ص 24 و ما بعدها.
2 - د. علي سماي، المرجع السابق، ص 102.
3 - د. عبد المطلب عبد المجيد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 16 وما بعدها.

– **أما النظام العالمي**: فهو مجموعة الحقائق و المكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي و تنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية.

و من ناحية أخرى يجب التفرقة بين الإقتصاد الدولي والنظام الدولي، والنظام الإقتصادي العالمي.

– **فاصطلاح الإقتصاد الدولي**: يشير إلى ظهور العلاقات الإقتصادية بين الدول كظاهرة إقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول أما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقات الإقتصادية بين الدول ضعيفة، ومع بداية الثورة الصناعية و الإنتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص و تقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الإقتصادية بين الدول فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

– **والنظام الدولي**: يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة.

– **أما النظام العالمي**: فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات وتتحدد بوضوح أكثر مكوناته مع بداية التسعينيات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات متعددة الجنسيات عالمية النشاط والتكتلات الإقتصادية عالمية التأثير وغيرها من الفاعلين و المؤثرين في العلاقات الدولية.

و بالتالي فإن اصطلاح " عالمي" يكون أكثر اتساعا و انسجاما وتعبيرا عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور ذلك" النظام الإقتصادي العالمي الجديد "على مستوى العالم.

و في هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الإقتصادي الدولي جزءا من النظام الإقتصادي العالمي، لأن هذا الأخير يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الحالي.

وأخيرا يلتصق مصطلح"الجديد "في مفهوم" النظام الإقتصادي العالمي الجديد" للدلالة على أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي وأن هذا النظام هو في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة بالمرحلة السابقة، حيث يستخدم أساليب وأدوات جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغييرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت.

الفرع الثاني: مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد

من منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة لتطور نظام الأمس، فيمكن القول معه أن النظام الإقتصادي العالمي الجديد قد مرّ في تكوينه بأربع مراحل تاريخية نشير إليها باختصار على النحو التالي:

أولا: المرحلة الأولى الممتدة من 1945 إلى عام 1973

شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الإقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته، فمن ناحية القطبية انقسم الإقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية، حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الإشتراكي بأتباعه و العالم المتقدم والعالم النامي، وعالم الأغنياء وعالم الفقراء، مما زاد من اتساع الهوة الإقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

ومن ناحية المكونات أو الآليات، فقد ظهر الإتجاه واضحا إلى قيام نظام إقتصادي عالمي يتكون من ثلاثة مكونات: هي النظام النقدي الدولي و أنشئ له صندوق النقد الدولي" FMI" عام 1944 والذي بدأ مزاولة نشاطه عام 1947، والثاني هو النظام المالي الدولي وأنشئ له البنك الدولي"BM" في نفس السنة، والذي بدأ أعماله رسميا عام 1946، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة و اقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الغات"GATT" عام 1947[1]مع الإتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات الغات، ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلا في المرحلة الثالثة من تطور النظام الإقتصادي العالمي في منتصف التسعينيات بانتهاء جولة الأورغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1994 وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الأول من جانفي 1995[2].

و قد لوحظ على ترتيب الأوضاع الإقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها و تجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية وبأسعار غير عادلة و بالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائما.

ثانيا: المرحلة الممتدة من 1974 إلى 1990

1 - انظر بالتفصيل المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث و أيضا: د. السيد عبد المولى، الوجيز في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة 2003، ص 18.

2 - للمزيد بالتفصيل راجع، المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

أبرزت نتائج المرحلة الأولى الحاجة الشديدة إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية، والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها.

من ناحية أخرى ازداد الوعي لدى الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في كميات البترول ومن ثم التحكم في أسعارها لتحقيق مصالحها منذ الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في أكتوبر 1973، حيث اكتشفت أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها.

كل هذه العوامل دفعت بالدول النامية وانطلاقا من حركة عدم الانحياز بالتصدي لهذه القضية التي تمس شعوبها ومواردها وتهدد السلام العالمي في نفس الوقت، فكان لها ما أرادت في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل و ماي 1974 و أسفرت عن إقرار وثيقتين بالغتي الأهمية هما [1]:

–إعلان بشأن إقامة نظام إقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201.

–برنامج العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3202.

أما الدورة العادية التاسعة والعشرون والتي عقدت في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 1974، فقد صدر عنها القرار رقم 3281 الخاص بإقرار "ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول"و توالت مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 1964، 1968، 1972، 1974، والتي تناولت قضايا التنمية الإقتصادية و قضايا التنمية في الدول النامية وخاصة قضايا المواد الأولية والمديونية الخارجية و القيود المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والسلع[2].

1 - للمزيد أنظر: د. عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص50.
وأيضا: من هذا البحث ص23 وما بعدها.
2 - انظر المبحث الأول من الفصل الأول من هذا المبحث.

بالإضافة إلى مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذي انعقد في ديسمبر 1975 بباريس وتناول قضايا الطاقة والمواد الأولية و التنمية والشؤون المالية والديون، إلا أنه لم يخرج بنتائج ملموسة تذكر.

إلا أن تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 و تزايد قوة تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين، واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت و الإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، أضف إلى ذلك انهيار النظم الإشتراكية وماله من دلالة إقتصادية على وجود قطبية إقتصادية واحدة وخاصة بعد إنضمام الدول الإشتراكية إلى المؤسسات الإقتصادية العالمية.

و بالتالي نلاحظ أن تلك المرحلة شهدت بداية قوية نحو تكوين إقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، إلا أن نهاياتها أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة، وقوى دافعة أخرى، بدأت في تشكيل نظام إقتصادي عالمي جديد قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة الممتدة من 1991 إلى غاية أحداث 11سبتمبر 2001

بدأت تظهر في هذه المرحلة مجموعة من المتغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الإقتصادي العالمي خصوصا، وتعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام إقتصادي عالمي جديد لا يزال في طور التكوين والتشكيل وقد تتحدد معامله وآلياته و مركزه وأطرافه في السنوات المقبلة، حيث يلاحظ[2]:

1- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الإقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم الفوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث.

2- الإتجاه إلى غلبة إيديولوجية جديدة في العالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار إقتصاد السوق وآليات السوق و الليبرالية السياسية.

3- التحول نحو الخوصصة و التخلي تدريجيا عن إقتصاد التخطيط المركزي و القطاع العام.

1 - د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 26.
2 - د. علي سماي، المرجع السابق، ص 139 وما بعدها.

4- الإتجاه إلى عولمة الإقتصاد على نطاق كل الأطراف والاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالية.

5- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في1 جانفي 1995 ليكتمل بذلك الضلع الثالث المكون للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، بعد صندوق النقد و البنك الدوليين.

6- انضمام الصين إلى منظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات طويلة وشاقة و هو ما يحمل دلالات كبيرة فيما يتعلق بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد، وذلك بفعل مكانتها القوية في الإقتصاد العالمي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى حوالي أكثر من 2000 مليار دولار عام 2000 وليتبوأ المرتبة السابعة عالميا، بالإضافة إلى تحقيق المركز الأول من حيث معدلات النمو الإقتصادي في العالم، حيث بلغ 10.5 عام 1995.

7- تصاعد ظاهرة المظاهرات المناهضة للعولمة و التي انطلقت من مدينة سياتل الأمريكية[1]، لتشير إلى أن العولمة و النظام الإقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا والدول المتقدمة رمزا لعدم العدالة في توزيع الدخل و سببا للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان، وتوالت هذه المظاهرات في كل أنحاء العالم لتشمل دول العالم الثالث أيضا.

8- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أثرت سلبا وبقوة على الإقتصاد العالمي عامة و الإقتصاد الأمريكي خاصة، حيث سادت موجة من المخاوف في العالم في أعقاب تلك الأحداث و تداعياتها وتأثيراتها على مختلف جوانب القطاعات الاقتصادية وخاصة حركة الاستثمارات و السياحة والطيران و النقل والتأمين عبر العالم، وباعتبار السوق الأمريكية الأكثر انفتاحا على العالم مقارنة بدول العالم الثالث والمتقدم الآخر، فإن احتمالات الكساد ستزيد جراء هذه الأحداث، وقد ورد في تقرير كبرى

1 - مؤتمر سياتل: هو المؤتمر الوزاري الثالث الخاص بالمنظمة العالمية للتجارة منذ قيامها ، والذي انعقد في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/03، حيث تم عقد المؤتمر الأول بسنغافورة في الفترة من 09-03/ 12/ 1996 و المؤتمر الثاني في حنيف في الفترة من 18-20/ 05/ 1998.

و قد فشل مؤتمر سياتل لأسباب كثيرة، إلا أن السبب الرئيسي هو تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والإتحاد الأوروبي من جانب آخر على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية ، حيث سعت الأولى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي، بينما رفض الثاني تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه.

للإشارة فإن جولة الأورغواي لم تقر إلا تحريرا جزئيا لتجارة السلع الزراعية، هذا التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية من الدول النامية.

للمزيد راجع د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديدة، مرجع سابق، ص 30 وما بعدها.

شركات الإستثمار الأمريكية "**دامور جان ستانلي دين وينز**" أن أحداث 2001/09/11 و ما تلاها، قد أدت إلى إنتقال الإقتصاد العالمي من مرحلة النمو المتباطئ إلى مرحلة كساد طويل.

و إذا أضفنا إلى تلك الأحداث أزمة العقارات الأمريكية التي حدثت أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وآثارها على الإقتصاديات العالمية، فإن كل هذه الأحداث بأبعادها المختلفة وآثارها الممتدة تضع علامة استفهام كبرى حول الآفاق المستقبلية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، وتدفع بقوى دافعة جديدة حول البحث عن تكوين وتشكيل لهذا النظام يختلف بالضرورة عن المراحل الأخرى التي مر بها خلال تطوره.

الفرع الثالث: خصائص النظام الإقتصادي العالي الجديد

بمجرد التأمل في مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد وخاصة في المرحلة الحالية بدخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وما سيكون عليه هذا النظام في المستقبل فإننا نجد أن له من الخصائص والملامح التي تميزه عن المراحل السابقة حتى وإن بعض هذه الخصائص قد استمدت جذورها من الماضي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

أولا: النظام الإقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية

كما ذكرنا سابقا، فإن هذا النظام بدأت ملامحه وخصائصه تظهر مع بداية التسعينيات وهو في طور التشكيل والتكوين و في حركية متواصلة، ويستخدم أساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغييرات العالمية التي حدثت وتحدث و الآليات الجديدة التي نشأت.

فالخاصية الديناميكية أو الحركية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم وذلك من خلال تغير موازين القوى الإقتصادية التي يقوم على أساسها المستقبل، وبدليل وجود عدة احتمالات بما سيكون عليه النظام في القرن الحالي، فهناك من يطرح إحتمال القطب الواحد، والبعض يطرح احتمال الشكل الهرمي والبعض الآخر يطرح احتمال الكتل المتوازنة.

ثانيا : الشكل الهرمي للنظام و الانفراد بالقمة القطبية

1 - د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 44 - 58.

بانهيار المعسكر الشرقي أصبح هناك نوع من الإنفراد بالقمة القطبية الإقتصادية الواحدة، و هو ما أدّى إلى سيادة نموذج إقتصاد و آليات السوق و الحرية الإقتصادية و التخلي تدريجيا عن إقتصاد الأوامر والتخطيط.

إلا أن ذلك كله لا يعني عدم وجود صراع على تلك القمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة، خاصة مع ظهور اليابان كقوة إقتصادية عالمية لا يستهان بها، بالإضافة إلى نجاح التكتل الأوربي و فرضه لوجوده على الساحة الإقتصادية الدولية.

و بالتالي هناك احتمال أن يأخذ النظام الإقتصادي العالمي الجديد الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الإقتصادية الثلاثة، خاصة وأننا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بالقمة يتبعها كلا من الإتحاد الأوربي واليابان اللذين يطمعان في التربع على القمة الهرمية و إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

ثالثا: الإتجاه إلى إعادة تقسيم العمل الدولي[1]

اتسم النظام الإقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية و السلع الغذائية و تخصص بلدان أخرى في المنتجات الصناعية و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية و التي أتاحت إمكانيات جديدة للتخصص فضلا عن تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، و أصبح ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، و من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان، بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، وبالتالي نجد أن مظاهر تقسيم العمل أصبحت بين البلاد الصناعية و بعضها البعض و في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والبلاد النامية.

رابعا: الثورة التكنولوجية في المعلومات الإقتصادية

1 - د. علي سماي، المرجع السابق، ص121.

من المتوقع أن يشهد النظام الإقتصادي العالمي الجديد في تطوره الراهن تعميقا مكثفا للثورة العلمية و التكنولوجية، خاصة فيما يتعلق منها بجوانب المعلوماتية و دورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة بالإضافة إلى مجالات الإلكترونيات الدقيقة و الإدارة الذاتية والعلمية وتحرير الإنتاج الصناعي من الإعتماد الكبير على المواد الأولية والعمالة، واستبدال هذه الأخيرة بالآلات المتطورة و الإنسان الآلي.

و لا يمكن لأحد أن ينكر أو يتجاهل إسهامات الثورة التكنولوجية من حيث :

- تغيير أنماط الإنتاج و بالتالي ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي (كما رأينا سابقا).
- إقامة و سرعة تطوير الصناعات الجديدة مثل الطاقة الذرية والصناعات البتروكيماوية.
- تعظيم حجم التجارة الدولية – من خلال ثورة المعلومات و الإتصالات – و تدفقات رؤوس الأموال و الإستثمارات و ظهور أنماط جديدة للتبادل التجاري مثل التجارة الإلكترونية عبر الانترنت[1].
- ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة.

كل هذه الإسهامات والآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أدّت إلى تعميق خاصية العالمية التي يتميز بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد وخلعه لثوب الدولي نتيجة الإتجاه نحو العالمية.

خامسا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

إن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات جعلها تكتسب أهمية كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية، واكتسبت الثورة العلمية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات متعددة الجنسيات بسبب ما تتمتع به من قدرة على الإنفاق على البحث العلمي و التطوير[2].

و تبعا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عن الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2001، فإن عدد الشركات متعددة الجنسيات بلغ 60 ألف شركة دولية تمتلك أكثر من 800 ألف فرع و مسؤولة عن انتقال ثلاثة أرباع رؤوس الأموال الدولية، إذ بلغت 1300 مليار دولار وكان نصيب الدول النامية منها 240 مليار دولار[3].

سادسا: تزايد ظهور التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة

1 - د. السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص 19.

2 - تشير الإحصائيات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية أنفقت نحو 75 % من إجمالي الإنفاق على البحث و التطوير في أمريكا ، كما أنفقت هذه الشركات اليابانية نحو 80% من إجمالي الإنفاق على البحث و التطوير في اليابان ، و أنفقت الشركات الألمانية أكثر من 72 % من إجمالي الإنفاق على البحث و التطوير في ألمانيا، ويلاحظ أن معظم الإنفاق يتم في البلد الأصلي .
انظر : د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 175و176.

3 - د. السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص 20 و ما بعدها.

إن الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادي العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة إقتصاديا و ثقافيا وحضاريا و تاريخيا و التي تربطها في النهاية مصالح إقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و لعل من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد الاتحاد الأوربي كأحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية و التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية المعروفة باسم " النافتا NAFTA" الذي ظهر في جانفي 1989 و تطور في فيفري 1991[1].

و هناك التكتل الإقتصادي في منطقة شرق آسيا و غرب الباسفيك و الذي يمثله ثلاثة محاور رئيسية في تلك المنطقة و هي:

- المحور الأول: رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN) و تضم ست دول.
- المحور الثاني: جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا (آبيك APEC) وتضم 12 دولة.
- المحور الثالث: جماعة جنوب آسيا و شبه القارة الهندية (سارك SAREC) وتضم 7 دول.

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية، إلى جانب التفكير و الإعداد لقيام تكتل اقتصادي عربي ليواجه بعض الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية.

سابعا: تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة النظام الإقتصادي الدولي الجديد

يعتبر صندوق النقد الدولي المسؤول عن سياسات إدارة النظام النقدي الدولي، أما إدارة النظام المالي العالمي فهو من مسؤولية البنك الدولي، و بقيام المنظمة العالمية للتجارة (OMS) عام 1995 المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي، اكتمل الضلع الثالث للمثلث الاقتصادي العالمي.

و بهذا أصبح يوجد إطار مؤسسي متكامل يرتكز عليه النظام الإقتصادي العالمي الجديد و ذلك في التنسيق و ضبط إيقاع النظام الإقتصادي العالمي من خلال آليات جديدة تساهم في تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

المطلب الثاني: العولمة وتداعياتها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

1 - يضم تكتل النافتا كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك.

شهد الربع الأخير من القرن العشرين و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينيات العديد من التغيرات العالمية السريعة و المتلاحقة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورات التكنولوجية و المعلوماتية و أصبح هناك سوقا واحدا يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، و أصبح الفاعلون في السوق العالمية ليس مقتصرا على الدول و الحكومات، بل منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات و تكتلات إقتصادية عملاقة و الكل يحاول توحيد سلوك اللعبة و التعامل و يسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص و مواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق.

و قد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده و آثاره و أبعاده ألا و هو مفهوم العولمة Mondialisation، الذي لا يمكن إستيعابه إلاّ في ضوء تلك التغيرات، إذ لم تحظ قضية باهتمام الشرق و الغرب على المستوى الرسمي و الشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التي تجتاح البشرية في القرن الحادي و العشرين، و أنه رغم انقسام الأرقام و تناقض المواقف حولها فقد استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية و الفئات الإجتماعية المتعددة الانتماءات و المشارب و التخصصات من اقتصاديين و قانونيين وسياسيين و علماء اجتماع و مثقفين، لا يربط بينهم سوى اهتماماتهم بجملة التغييرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في جميع المجالات و خاصة في المجال الإقتصادي[1].

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة العولمة

عند محاولة الاقتراب من تعريف العولمة فإن المرء منا يجد سيلا هائلا من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل و جامع لهذه الظاهرة، بل إن عدم الاتفاق يسري أيضا على المصطلح بحد ذاته، حيث يتم إطلاق مصطلح الكوكبة أو الكونية أو العالمية و غير ذلك من المصطلحات، و هذا ما يدل على وجود مفاهيم عديدة للعولمة يتطابق كل منها مع وجهة نظر الكاتب أو الباحث و موقفه الفكري أو الإيديولوجي الذي يتبناه، أو مع الزاوية التي ينظر من خلالها إليها[2].

1 - د. صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية، www.meshkat.net/new/co...d5¨article=106 تاريخ الإطلاع 2011/05/08.
2 - د. أحمد أسعد عبد المجيد، العولمة و أبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، 2010، ص221.

إلا أن غالبية من تناولوا هذه الظاهرة أطلقوا عليها مصطلح العولمة دونما سواه من المصطلحات الأخرى بالإضافة إلى تناولهم للجانب الإقتصادي لها دون الجوانب الأخرى في الكثير من التعريفات، لأنه و كما هو معلوم بأن آثارها تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية...، إلا أن عامل الإقتصاد يبقى هو المحرك الأساسي لها، لذلك سوف نحاول ذكر أهم التعريفات التي تناولت العولمة الإقتصادية.

و من هذه التعريفات من يرى أن:" العولمة تعني أن الرأسمالية الغربية الكبرى تمكنت من الهيمنة على إقتصاديات العالم تحت مسمى الإقتصاد العالمي من خلال منظمات عالمية قوية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، و عن طريق شركات كبرى تتعدى الجنسيات و تسيطر على رؤوس الأموال و الاستثمارات و المعلومات "[1].

و يلاحظ على هذا التعريف أنه يحصر العولمة الإقتصادية في الآليات المالية و التجارية للعلاقات الإقتصادية فيما بين الدول من خلال سيطرة النظام الرأسمالي الغربي على مصادر التمويل الدولي والتبادل التجاري في مجالات السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و انتقال رؤوس الأموال و التكنولوجيا.

و يؤكد الدكتور **عزمي بشارة*** هذا التعريف من خلال تعريفه الذي يرى: " أن العولمة هي طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين و حاجات الإقتصاد المحلي "[2].

و هناك من يرى أن: " العولمة ما هي إلا تطور إقتصادي تاريخي و ترابط الأسواق و تشابكها و تأثير بعضها على البعض الآخر و لا يمكن حتى للدول العظمى من إيقاف تيارها "، إذ يلاحظ من خلال هذا التعريف أن العولمة ليست بالظاهرة الحديثة كما يعتقد البعض بل ترجع إلى حقبة تاريخية ليست بالقريبة ، وقد أرجعها أغلب المفكرين إلى القرن الخامس عشر و حركة الكشوف الجغرافية، و

1 - د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، العولمة و النظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،القاهرة، 2004، ص16.

* الدكتور عزمي بشارة مفكر عربي فلسطيني كان عضوا بالكنيست الإسرائيلي عن العرب داخل الخط الأخضر و عند قيام إسرائيل بالعدوان على لبنان في صيف 2006 اتهمته السلطات الإسرائيلية بالتخابر مع حزب الله اللبناني، ففرّ إلى خارج إسرائيل و استقر بقطر.

2 - أ. عطاء الله فشار، رؤية للاكتساح العولمي و تفادي مخاطره، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد1، جوان 2008، ص97.

تطورت عبر عدة مراحل وصولا إلى المرحلة الأخيرة التي بدأت من الستينيات و تبلورت أكثر في تسعينيات القرن العشرين[1].

أما **صادق جلال العظم** [**]فيعرف العولمة الإقتصادية بأنها:" وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها"، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و الرأسمال الإنتاجي، و بالتالي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظاهره[2].

بينما يضع " **ريتشارد هيجوت** " تعريفا أكثر شمولا لظاهرة العولمة الإقتصادية و التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث، و يعرفها بأنها:" ثورة تقنية اجتماعية تحمل في طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الإقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية "، حيث يرى أنه في ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية، و سيادة الإقتصاد عبر الشبكات و تقودها النخبة التكنوصناعية في العالم، و هذا ما نراه في واقع اليوم من قيادة المنظمة العالمية للتجارة لكافة أشكال التبادل التجاري العالمي، بالإضافة إلى نشاط الشركات متعددة الجنسيات و اختزالها لجميع الحدود الوطنية و امتلاكها لمنظومة تكنولوجية و اتصالية مكنتها من اختزال دور الدولة و إضعاف سيادتها الوطنية على مواردها و أولوياتها.

و إلى جانب هذه التعريفات فإن صندوق النقد الدولي لم يتوان في طرح تعريف للعولمة الإقتصادية حيث يرى:" أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات و

1 - د. مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق، ط1، عمان، 2009، ص 20.
و أيضا: أ. عطاء الله فشار، نفس المرجع، ص97.
د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المرجع السابق، ص25 و ما بعدها.
د. أحمد أسعد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 403 و ما بعدها.
** الدكتور صادق جلال العظم: مفكر سوري.
2 - د. إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 124.

الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في بقية أجزاء العالم"[1].

و يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن صندوق النقد الدولي يركز على مبدأ الإعتماد المتبادل بين الدول و الذي يعتبر الأساس و المحرك للنشاط الإقتصادي نحو بلورة العولمة الإقتصادية على كافة المستويات و العمليات.

فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تدور حول ازدياد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول، أي تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل سواء في مجال تبادل السلع و الخدمات أو إنتقال رؤوس الأموال أو في انتشار التكنولوجيا و المعلومات و الأفكار و غيرها، و يصبح هذا السلوك العولمي هو المحرك للنمو الإقتصادي بين أطراف التبادل الدولي.

و يؤيد هذا التعريف الكثير من الباحثين و المفكرين الذين يرون أن العولمة الإقتصاديةهي:" تحرير التجارة الخارجية و تشجيع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي و التكيف مع التطور في تكنولوجيا المعلومات و الاعتماد المتبادل بين إقتصاديات الدول بما يحقق في المدى الطويل صالح الجميع"[2].

و من خلال هذه التعاريف التي تناولت أغلب جوانب و مظاهر العولمة الإقتصادية من حيث التجارة الخارجية وحرية الأسواق، والتدفق الهائل للسلع والأشخاص (اليد العاملة) و رؤوس الأموال و التكنولوجيا و تجسيد مبدأ الإعتماد بين الدول كأساس للنشاط الإقتصادي، مع الإشارة إلى سيطرة النهج الرأسمالي على آليات العلاقات الإقتصادية الدولية، مما يجسد في الأخير نظرية إقتصاد السوق و مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر".

و في الأخير، فإن التوصل إلى تعريف جامع و مانع للعولمة الإقتصادية و باتفاق جميع المفكرين و الباحثين عليه ليس بالأمر السهل، نظرا لاختلاف الآراء و التوجهات و الإيديولوجيات لهؤلاء كما ذكرنا سابقا.

1 - د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص18.
2 - د. مصطفى رجب، المرجع السابق، ص23.

إلاّ أنه يمكننا القول بأن العولمة الإقتصادية هي:" محاولة جديدة من الرأسمالية الغربية لإزالة الحدود الإقتصادية بين الدول بهدف ضمان اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الإستثمارات المباشرة، و انتقال الأموال و القوى العاملة و التكنولوجيا ضمن إطار حرية الأسواق".

فظاهرة العولمة الإقتصادية كغيرها من الظواهر لها تداعياتها و آثارها، فما هي تداعياتها و التغيرات التي أحدثتها على النظام الإقتصادي العالمي الجديد ؟

الفرع الثاني: تداعياتها على النظام الإقتصادي العالمي الجديد

من خلال التعاريف السابقة للعولمة الإقتصادية يتبين لنا بأنها ليست مفهوما محايدا، بل هي مفهوم مفعم بالإيديولوجية، فكما يرى البعض بأنها عملية هدفها تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاهية لدول العالم من خلال زيادة و تنويع التجارة و الإستثمارات و التكنولوجيا، فإن البعض الآخر ينظر إليها كظاهرة سوف تؤدي إلى تقليص دور الدولة في إدارة شؤون الإقتصاد، بالإضافة إلى زيادة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة و تدمير اقتصادياتها الناشئة[1].

و بالتالي انقسمت الآراء إلى رأيين، أحدهما مؤيد لها و يعدد ايجابياتها و الآخر رافض لها و يذكر بسلبياتها.

أولا: التداعيات الإيجابية

من بين تداعيات العولمة الإيجابية على النظام الإقتصادي العالمي الجديد كما يرى البعض:

1- زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول و هو ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينيات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، فإذا كانت التبعية الإقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر و بالتالي يكون أحدها تابعا و الآخر متبوعا، فإن الاعتماد الإقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين أحدهما على الآخر، إذ يصبح كلاهما تابعا و متبوعا في نفس

1 - د. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، بدون طبعة، القاهرة، 2004، ص121.

الوقت، بالإضافة إلى أنه يوجد نوعا من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية و بخاصة الصناعية بين أكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان[1].

2- تؤدي العولمة إلى تمكين الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية و إلى الإستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة و إلى إستفادتها من التدفقات الرأسمالية من الأموال الأجنبية، كل هذه العوامل ستؤدي إلى رفع مستوى التنمية الإقتصادية و زيادة مستوى الرفاهية.

3- تساعد العولمة على توسيع تطبيق السياسات الإصلاحية من طرف الدول النامية الهادفة أساسا إلى توسيع الأسواق المالية و تشجيع حرية المنافسة ما بين المتعاملين و تخفيض الحواجز و العراقيل أمام التدفقات التجارية و الاستثمارية و حتى التكنولوجية [2].

4- إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل و الصفقات المالية، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص الإنتاج للدول التي تسعى لتصدير منتجاتها، خاصة إذا تم استخدام التدفقات الرأسمالية الخارجية في زيادة المعروض و زيادة المقدرة على المنافسة العالمية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاجية و التصدير، و كل هذا يصب في مصلحة التنمية الإقتصادية و زيادة معدلاتها[3].

5- تساعد العولمة الدول النامية إلى اتخاذ العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الإقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة و معدلات النمو الإقتصادي، و أثبتت العديد من الدراسات أن السياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود و التعريفة الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، كما تساهم في جذب الإستثمارات المحلية و العالمية و الاستفادة من الوفورات النسبية، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا، و على العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تؤدي بها إلى تدهور ميزان المدفوعات و تدني معدلات النمو الإقتصادية، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في الدول النامية و المتقدمة.

6- بروز العولمة المالية، بعدما كانت عمليات التمويل و الإقراض في الستينيات و السبعينيات و الثمانينيات ضيقة و بشروط مجحفة فإذا بها تصير مرنة و أصبحت الدول المقرضة تقوم بالتمويل و

1 - د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص27.
2 - د. أحمد أسعد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 86.
3 - د. فؤاد أبو ستيت،المرجع السابق، ص121.

تعمل على تشجيعه بعيدا عن المخاوف التي كانت سائدة من قبل و دون التقيد بخلفيات و منطلقات إيديولوجية معينة، مما يعني أن شروط الإستثمار المباشر قد هيأت أكثر في الدول النامية[1].

7- زيادة درجة الارتباط المتبادل بين الدول و الحكومات و الشركات متعددة الجنسيات و بصفة خاصة خلال عمليات الإتصال و الانتقال الفعلي للسلع و الخدمات و الأفكار و الوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة وهو الأمر الذي يخلق إنتاجا فائق الجودة و تسويقا فائق الإتاحة و تمويلا إلكترونيا، بالإضافة إلى توظيف كامل للقوى العاملة مع إتاحة أفضل نُظم التدريب.

ثانيا: التداعيات السلبية

هناك من يرى بأن للعولمة تداعيات سلبية على النظام الإقتصادي العالمي الجديد والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- تؤدي العولمة إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلى إعاقة النمو الإقتصادي و ذلك من خلال شلّ فاعليتها فيما يتعلق بحماية الإقتصاد الوطني و المصلحة الوطنية، فمثلا نجد أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا و اليابان و كوريا الجنوبية حققوا معدلات نمو إقتصادية مرتفعة و يعود سبب ذلك إلى الدور الهام و الفاعل الذي تلعبه الدولة و التدخل في الشؤون الإقتصادية من خلال إجراءات الدعم و الحماية و إعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية.

و بالرغم من أن العولمة يقودها الأقوياء و يحاولون جعلها تحقق مصالحهم ، إلا أنهم لم يستطيعوا إخفاء مخاوفهم منها، إذ وقف الرئيس الأمريكي الأسبق "**بيل كلينتون**" في أكتوبر 1998 أمام الإجماع السنوي لصندوق النقد الدولي معبرا عن قلقه العميق من العولمة، و كانت هذه المرة الأولى التي يعبر فيها رئيس أمريكي بصورة رسمية و معلنة عن مخاوفه من العولمة[2].

2- إن فتح الأسواق و حرية التبادل التجاري و إلغاء الرسوم و هو ما تنادي به العولمة ، يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية و هذا يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة، و تحتاج الدول الصغيرة أو النامية إلى بديل لسد العجز في ميزانيتها، و قد تلجأ إلى زيادة الضرائب المباشرة على الدخل كحل بديل و بالتالي ينخفض الدخل الفردي.

1 - د. مبروك غضبان، المرجع السابق، ص363.
2 - د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المرجع السابق، ص122.

3- قد تؤدي العولمة إلى اختفاء صناعات محلية ناشئة أو قديمة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة من الدول الكبرى التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج.

4- لجوء الدول النامية إلى التبعية الاقتصادية كحل لأزمتها نتيجة اختفاء صناعتها التي لا تستطيع المنافسة و بالتالي تفرض عليها شروط قاسية من الجهات المقرضة مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي[1].

5- قد يؤدي فتح المجال أمام إنتقال رؤوس الأموال إلى تسرب رأس المال المحلي للخارج بدل إستثماره محليا، و عدم جذب رأس المال الأجنبي لعدم وجود حوافز للإستثمار في تلك البلدان النامية و لوجود إجراءات قانونية و تشريعية غير ملائمة.

6- اتساع الفجوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة و بين الدول النامية فيما بينها و هذا بحسب التحذيرات المتعلقة بالعولمة الإقتصادية و التي أشار إليها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED لسنة 1997، حيث بلغت نسبة متوسط الدخل لأعلى20 % من سكان العالم 30 مرة لأفقر 20% في عام 1995 و هو ما ينبئ بازدياد الأغنياء غنىً و الفقراء بؤسًا[2].

و في تقرير آخر للكنوسيد لعام 2002، يشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا في الدول الأقل نموا في العالم يتزايدون عاما بعد الآخر، و قد وصل عددهم إلى حوالي مليار نسمة أو يفوق إذا اعتمدنا على الواقع دون التقارير الحكومية التي كثيرا ما تكون غير مطابقة للواقع[3].

7- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة يؤدي إلى جذب العمالة الماهرة و القدرات العلمية من البلدان النامية و بالتالي لا تستطيع هذه الأخيرة توفير الظروف الملائمة لتلك العمالة الماهرة من أجل إظهار إبداعاتها و ذلك لارتفاع الأجور في الدول الصناعية و بالتالي تختفي من هذه البلدان الإطارات و الكفاءات التي يفترض أن تقوم بعملية التنمية و هو ما يصطلح عليه بهجرة الأدمغة و التي تعتبر من هواجس الدول النامية في الوقت الراهن.

1 - د. أحمد أسعد عبد المجيد، المرجع السابق، ص391.
2 - د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص125.
3 - د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص250.

8-ظهور ما يسمى بأزمات العولمة الإقتصادية و قد حدثت تلك الأزمات على عدة مستويات، فهناك أزمات على مستوى الاقتصاد العالمي ككل و هناك أزمات على مستوى دول معينة، كالأزمات التي حدثت للأرجنتين و المكسيك و روسيا و تركيا و بعض دول جنوب شرق آسيا و في مقدمتها تايلاند، و هناك الأزمات على مستوى القطاعات الاقتصادية و في مقدمتها البنوك، حيث أشهرت العديد من البنوك الأمريكية إفلاسها غداة ما يعرف بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين و ما تلاها من آثار على الإقتصاديات العالمية و بات واضحا في ظل العولمة الإقتصادية أن يتعرض الإقتصاد العالمي على فترات متقاربة لأزمات تعصف باقتصاد معين ثم تبدأ آثار وتداعيات هذه الأزمة تنتقل من دولة لأخرى و من قطاع لآخر و بسرعة كبيرة.

المبحث الثاني: أثار النظام الإقتصادي العالمي الجديد على العلاقات الدولية

إن المتأمل في التغيرات و التطورات التي تبلورت في التسعينيات و بداية القرن الحالي يجدها كلها تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل و القوى الدافعة التي تعمل على تكريس و تكوين نظام عالمي جديد، ليدخل به العالم القرن الحادي و العشرين بترتيبات جديدة للأوضاع الإقتصادية.

ولعل الإتجاه إلى تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة أو الإنضمام إليها و التي تضم مجموعة الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة إقتصاديا و ثقافيا و تاريخيا و حضاريا و التي تربطها

في النهاية مصالح إقتصادية مشتركة هي من أهم آثار النظام الإقتصادي العالمي الجديد على العلاقات الدولية.

و مع دخول العالم الألفية الثالثة و بالإضافة إلى التكتلات الإقتصادية، برزت بوضوح أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد و يتجلى ذلك من خلال هيمنتها وتحكمها في مقومات السيادة الوطنية للدولة في المجال الإقتصادي وكذا من خلال تحديدها قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها دون قيد أو تحريف، هذه القواعد والأساليب يتم تحديدها بواسطة راسمي السياسة في البلدان المتقدمة وكنتيجة حتمية لكل ذلك فإن القروض التنموية وإعادة الجدولة المشروطة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والتسهيلات التجارية الصناعية والصفقات التكنولوجية ترتبط بمدى التزام الدول المعنية بتلك القواعد والأساليب[1].

و من خلال هذا كله نلاحظ أن من أهم آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد على العلاقات الدولية هو ظهور التكتلات الإقتصادية الإقليمية وتزايد هيمنة المؤسسات الدولية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات مع ما تفرزه من تأثيرات على العلاقات الإقتصادية الدولية، دون أن ننسى تأثير النظام الإقتصادي العالمي الجديد بكل آلياته على الدول العربية.

المطلب الأول: ظهور التكتلات الإقتصادية الإقليمية

إن الاهتمام الحقيقي لدى مختلف الدول اليوم هو السعي نحو بناء ودعم التكتلات الإقتصادية الإقليمية، إذ أن الإقتصاد الدولي يوشك أن يُشكَّلَ من مجموعة من التكتلات بدلا من مجموعة من الدول، كما أن هذا المسعى أصبح أكثر استقطابا وأجدى نفعا من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ بلغ عدد التجمعات والتكتلات الإقتصادية حوالي 100 تجمع، منها 29 تجمعا ظهروا منذ عام 1992فقط، و يلاحظ أن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه

1- د. علي سماي، المرجع السابق، ص128.

التجمعات التي لم تعد قاصرة على الدول المتاخمة في حدود الإقليم بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف دون الالتفات إلى أي إطار جغرافي كان أو إيديولوجي[1].

و من ضمن أهم هذه التكتلات الإقتصادية نجد الإتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) و مجموعة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، و في إفريقيا نجد عدة تكتلات إقتصادية أهمها: السوق المشركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، أما عربيا فنجد منطقة التجارة الحرة العربية.

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الإقتصادية في عالم اليوم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور، فقد تعدى هذا التكتل الإقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشركة إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الإقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل و التكتل الإقتصادي.

و تعتبر معاهدة "**ماستريخت**" الموقعة في 7 فيفري 1992 من قبل الدول الإثنتا عشر الأعضاء (آنذاك)[2]، هي الأساس التي قام عليه الإتحاد الأوروبي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من عام 1993، و قد حددت اتفاقية "ماستريخت" ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة نختصرها كالآتي[3]:

1- المرحلة الأولى (1992-1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الإقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

1- د. حسين رحيم، نحو نظام اقتصادي دولي عادل، مجلة الحقيقة، دار الهدى، السنة الأولى، العدد الأول، أكتوبر 2002، ص63.
2- و تضم كل من: إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، بريطانيا، إيرلندا، اليونان، إسبانيا، البرتغال.
3- د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 124 وما بعدها.

2- المرحلة الثانية (1995-1998): وتهدف إلى إستكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء و التأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة.

3-المرحلة الثالثة (1999-2002): وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية و إصدار العملة الموحدة.

و قد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة والمتمثلة في "الأورو" ابتداء من جانفي 2001، من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم و العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، و من ناحية أخرى يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يعمل على اتساع العضوية وضم دول جديدة للاتحاد، فعند قيام الاتحاد الأوروبي في جانفي 1993 كان عدد دول الأعضاء 12 دولة عضو، وفي عام 1994 وصل عدد الأعضاء إلى 15 عضو بانضمام 3 دول من جماعة "الأفتا" و هي السويد و النمسا و فنلندا، و قبلت بعد ذلك دول أوروبية جديدة في عضوية الاتحاد والذي أصبح حتى نهاية العام 2005 يضم 25 دولة.

و في 2004/04/25 وقعت رومانيا وبلغاريا اتفاق انضمامها إلى الإتحاد والذي أصبح حقيقة بداية من 2007/1/1 ليصل عدد دول الإتحاد بحلول العام 2007 إلى 27 دولة[1].

و يطمح التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1-خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية و القيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء.

1- د. محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 548.
2- د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق.

2- تعميق الإقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية و الدولية.

3- دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح بالتكتل الأوروبي بأن يلعب دورا أكثر فعالية خاصة في المجال الإقتصادي.

4- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والإستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي.

5- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الإقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الإقتصادي.

6- العمل بشكل أكبر وأكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، و كذا زيادة معدلات النمو وخفض نسبة البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء، و أكبر تحد واجهه الاتحاد الأوروبي هو أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال مطلع عام 2010 إذا كادت هذه الأزمة أن تعصف بالأولى لولا وقوف دول الاتحاد الأوروبي إلى جانبها واتخاذ إجراءات سريعة وفورية لمواجهة تلك الأزمة، ووصلت إلى حد اقتراح اليونان بيع إحدى جزره من أجل سداد ديونه والفوائد المترتبة عليها.

و لعل أهم ما يميز الإتحاد الأوروبي أن الإندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الإقتصادية كما وضعتها معاهدة "ماستريخت" بالإضافة إلى المعايير الإقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الإنضمام لهذا التكتل، لذلك فإن القرن الحادي والعشرين سيشهد تصاعد وتزايد قوة التكتل الإقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الإقتصادية التي سوف تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا)[1]

في عام 1992 وقع كلا من الرئيس الأمريكي و الرئيس المكسيكي ورئيس الوزراء الكندي اتفاق التجارة الحرة (أو التبادل الحر) لأمريكا الشمالية والذي أُصطلح على تسميته بـ "نافتا"، حيث يقف هذا

1 - North American Free Trade Agreement (NAFTA).

التكتل الاقتصادي عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداه إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة كما هو الحال بالنسبة للتكتل الاقتصاد الأوروبي.

تم البدء في تنفيذ الإتفاقية مطلع جانفي 1994 و تكمن أهميتها في أنها أول اتفاقية من هذا النوع تشرك بلدا ناميا (المكسيك) لا يتجاوز دخل الفرد فيه 3500 دولار سنويا مع بلدين صناعيين يتجاوز دخل الفرد في كل منهما 20 ألف دولار سنويا[1].

وتكتل "النافتا" مفتوح لبقية الدول الأمريكية، و الجهاز الأساسي هو لجنة وزراء التجارة التي تجتمع مرة في السنة.

و يجب الإشارة إلى أنه يوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحدهما إتفاقية تجارة حرة منذ الفاتح جانفي 1989، و تنص على إلغاء جميع القيود الجمركية والعراقيل التجارية في غضون 10 سنوات و قد انضمت المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة بالرغم من أن المكسيك تضمها اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك لتسهيل التجارة والاستثمار ومن المقرر إلغاء جميع القيود بين الدول الثلاث تدريجيا وذلك خلال 10 سنوات[2].

وتهدف إتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) إلى تحرير التجارة والاستثمارات بين الدول الثلاث مع حق احتفاظ كل دولة بالقيود و الحماية على الدول الأخرى، و توسعت الإتفاقية لتشمل التجارة البينية و إنتقال رؤوس الأموال والعمالة و تقوم الإتفاقية على التحرير التدريجي للقيود الكمية وغير الكمية وتشجيع الإستثمارات والتنسيق في السياسات بين الدول الثلاث خلال فترة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة للسلع غير الزراعية، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فهناك اتفاقيات ثنائية مشتركة سبقت الإشارة إليها[3].

1- د. محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 506.
2- د. ماجد إبراهيم علي، المرجع السابق، ص 304.
3- د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص 143.

هذا بالنسبة للأهداف المرجوة من الاتفاقية بصفة عامة، أما بالنسبة لأهداف دول الأعضاء في التكتل فنجد[1]:

– أن المكسيك تهدف إلى الشراكة مع أطراف شمالية قوية رغبة منها في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الإقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة و جلب الإستثمارات والتكنولوجيا وبالتالي تحسين معدل النمو الإقتصادي.

– أما بالنسبة لكندا فإنها تسعى ألاّ تبقى معزولة في محيطها القريب والإستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الإتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة...).

– بينما الولايات المتحدة الأمريكية فتطمح من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية و محاولة إقامة تكتل موازٍ للقوة الصاعدة للأوروبيين بالإضافة إلى الرغبة في الاستفادة من اليد العاملة الزهيدة في المكسيك خاصة، لكن الهدف المرجو هو محاولة تقديم المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي في الدول النامية وبالتالي جلب أطراف أخرى على فتح أسواقها أمام السلع والخدمات بما يضمن الدخول في المنظمة العالمية للتجارة.

غير أن تجربة هذا الإتفاق تعتبر حديثة النشأة مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي ويلاحظ أن هذا الإتفاق يهتم بالجانب التجاري فقط، حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين دول الأعضاء، عكس الإتحاد الأوروبي حيث التكامل على جميع الأصعدة.

و إجمالا يمكن القول أن دول هذا التكتل و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من وراءه إلى الحفاظ على مكانتها الرائدة في العلاقات الإقتصادية الدولية ودورها في قيادة النظام الإقتصادي العالمي الجديد و الحيلولة دون وصول الإتحاد الأوروبي إلى مركز قيادة هذا النظام، خاصة مع وجود

1- د. عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص 172.

تكتلات إقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن الإتحاد الأوروبي ولعل أهمها تلك التي بدأت تتنامى في القارة الآسيوية.

الفرع الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[1]

كانت بداية إنشاء هذه الرابطة في العام 1967 بمعاهدة وقعتها في بانكوك بتايلند 5 دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاند وارتفع العدد إلى 10 دول بانضمام سلطنة بروناي عام 1984 و فيتنام عام 1995 و ماينمار و كمبوديا و لاوس عام 1997، و مقر الرابطة في العاصمة الإندونيسية جاكارتا و عرفت الرابطة باسم تكتل النمور الآسيوية[2].

ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت تركز على التعاون الإقتصادي فيما بين دول الأعضاء وفي جويلية 1990 طرح رئيس وزراء ماليزيا فكرة إنشاء تكتل إقتصادي تجاري من دول الرابطة وتسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الإقتصادي.

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الحرة في دول جنوب شرق آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتم الإتفاق على تنفيذ هذه الإتفاقية مطلع العام 1992.

وقد أرسى هذا التكتل الإقتصادي للآسيان خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، على الرغم من أن النمو في التعاون الإقتصادي و تكامل أسواق دول التكتل ظلّ محدودا إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الإقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الإقتصادية مع الأعداء الإيديولوجيين في المنطقة بدليل انضمام فيتنام الشيوعية إلى رابطة الآسيان في 1995/07/28، مع ملاحظة أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل

1 - Association of south east Asian (ASEAN).

2- د. محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 575.

سريع، فقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، و يعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج و الجاذبة لرأس المال الأجنبي مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الإقليمي المفتوح.

الفرع الرابع: مجموعة التعاون الإقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ (أبيك)[1]

ظهرت هذه المجموعة المعروفة اختصارا باسم (أبيك) في عام 1989، بناءا على دعوة من رئيس وزراء أستراليا وهي مكونة حاليا من 20 دولة و كيانا متفاوتة النمو و المستوى الإقتصادي والموزعة على ثلاث قارات (أمريكا، آسيا، أستراليا) والأعضاء هم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا المكسيك، استراليا، تشيلي، الصين، اليابان ، غينيا الجديدة، تايوان، بروناي، ماليزيا، أندونيسيا سنغافورة، الفليبين، تايلاند، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، وفي مؤتمر القمة الذي عقد في كندا في 1997/11/25 قرر ضم الاتحاد الروسي وفيتنام و البيرو إلى المنظمة ومقرها في سنغافورة[2].

نستنتج من تركيب العضوية أن المجموعة تضم أكبر ثلاث إقتصادات في العالم (الأمريكي والياباني والصيني) و تدمج في عضويتها أكبر تكتلين اقتصاديين، نافتا وآسيان، و بالتالي فإن أبيك تمثل 40% من التجارة العالمية و25 % من إجمالي الدخل العالمي و تمثل سوقا يصل عدد المستهلكين فيها إلى أكثر من 2 مليار نسمة.

و ببروز أبيك كتكتل إقتصادي وتجاري يضم معظم دول الآسيان يتبادر إلى الأذهان سؤال في غاية الأهمية :

– ما هو مصير الآسيان ؟

1 - Asia pacific economic cooperation group (APEC).

2- د. محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 586.

أجاب بعض أعضاء الآسيان بتحفظهم اتجاه التحول المرتقب لأبيك إلى منظمة إقليمية تخضع لسيطرة الثلاث الكبار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، واتهم البعض الآخر الولايات المتحدة بأنها تحاول من خلال تدخلها في المنطقة الآسيوية إلى فرض نفوذها بطريقة لا تختلف عن وسائل الإستعمار الإقتصادي.

و يرى الأستاذ **محمد المجذوب** أن مستقبل الآسيان رهن بثلاثة أمور[1]:

1- بالنجاح الذي يمكن أن تحققه دولها في مجال تحرير التجارة فيما بينها.

2- إحتمال توسيع عضويتها لتشمل اليابان أو الصين أو إحداهما باعتبارها القوتين الأكبر في آسيا، وأيّا كان الموقف من هذه المسألة فهناك واقع لا يمكن إغفاله يتجلى في أهمية وجود قوة إقتصادية ذات ثقل ووزن داخل أي تكتل آسيوي، وقد تم إنضمام الدولتين المذكورتين في العام 2000.

3- وبقدرة آسيان على الخروج من دائرة أبيك لأن الأكبر حجما يبتلع الأصغر منه و بالتالي نجاح الثانية كتكتل إقتصادي وتجاري يعني نهاية طبيعية للأولى.

الفرع الخامس: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)

في عام 1978 قررت الدول المشاركة في مؤتمر كمبالا، إنشاء منطقة التجارة التفضيلية و التي دخلت حيز التنفيذ بعد ذلك بثلاثة أعوام وتحديدا في ديسمبر 1981 و ضمت 16 دولة، و بعد قرابة 11 عاما من تلك الإتفاقية اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في عام 1993 و دخلت حيز التنفيذ بداية من عام 1994 ليعلن عن قيام تجمع الكوميسا.

1 – د. محمد المجذوب، المرجع السابق، ص587.

يضم هذا التجمع في عضويته 21 دولة عند التأسيس من شرق وجنوب إفريقيا وهي أنغولا، بورندي، جزر القمر، الكونغو، إريتريا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس موزمبيق، ناميبيا، رواندا، السيشل، السودان، زمبابوي، زامبيا، أوغندا، تنزانيا ،أثيوبيا و سوازيلاند.

و في اجتماع القمة الثالث لدول التجمع و الذي عقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في 1998/06/29 تمت الموافقة على إنضمام مصر إلى التجمع وبالتالي أصبح يضم 22 دولة، وفي انتظار توقيع أربعة دول على الإتفاقية ليصل عدد أعضائه إلى 26 دولة وهذه الدول هي: بوتسوانا، الصومال، جيبوتي، جنوب إفريقيا.

يغطي تجمع الكوميسا حوالي من 41 % من مساحة القارة الإفريقية بينما يبلغ مجموع سكان دول التجمع 460 مليون نسمة أي ما يزيد عن نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تجمع إقتصادي إفريقي.

و كغيره من التكتلات الإقتصادية الإقليمية يهدف تجمع الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- العمل على زيادة الإستغلال المشترك للموارد المتاحة بدول التجمع من خلال التعاون في جميع المجالات الإقتصادية لتنفيذ بنود الإتفاقيات الموقعة في إطار هذا التجمع.

2- العمل على إزالة معوقات التجارة الإقليمية والاستثمارية وتدعيم الهياكل الإقتصادية لدول الأعضاء وزيادة المنافسة بينها.

3- الوصول إلى درجة عالية من التكامل الإقتصادي يكون له توجه خارجي.

4- تبني برامج وسياسات إقتصادية مشتركة لرفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الأعضاء وتدعيم العلاقات بينها.

5-مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة لزيادة اندماجها في الإقتصاد العالمي في ظل قوانين التجارة العالمية والأعراف الدولية الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول الأعضاء في المجموعة على اتخاذ العديد من الإجراءات وذلك بطريقة تدريجية، وأهم هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- إنشاء منطقة تجارة حرة مع بداية عام 2000.
- إنشاء اتحاد جمركي مع بداية عام 2004.
- تحرير إنتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء.
- إنشاء إتحاد للمدفوعات مع التخطيط لإنشاء إتحاد نقدي و عملة موحدة.
- تحقيق حرية حركة رجال الأعمال وذلك بوضع الترتيبات لتأشيرة الدخول المشتركة تشمل حق التأسيس للمشروعات في الدول الأعضاء وإتباع سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكما يقول المثل العربي "مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة"، فإن دول تجمع الكوميسا وهي محسوبة على الدول النامية قد خطت خطوة أمامية في الإتجاه الصحيح إلى أن الطريق لا يزال طويلا و شاقا للوصول إلى ما وصل إليه الإتحاد الأوروبي والنافتا، أو على الأقل إلى ما وصلت إليه النمور الآسيوية، والتي كانت في الماضي القريب في نفس مستواها الإقتصادي تقريبا.

إلا أن الإشكال لا يتمثل في قلة الموارد الأولية والبشرية بل يتمثل في الإرادة السياسية، وهو ما تبرزه الأحداث المتتالية في القارة الإفريقية من نزاعات حدودية وحروب أهلية وفتن داخلية مزقت أوصال الدول الإفريقية.

فبالرغم من المصالحة بين أثيوبيا وإريتيريا بوساطة جزائرية، إلا أن المناوشات الحدودية لا تزال على حالها، أما في السودان والذي يعتبر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، فإن الحرب الأهلية التي

1- د. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001، ص 18و19.

إستمرت بين الشمال والجنوب لسنوات عديدة أدجّت إلى تقسيمه لدولتين بعد استفتاء مطلع العام 2011، و لا يزال غربه مشتعلا بفعل أزمة دارفور والتي لم تسفر مفاوضات الدوحة على إنهائها بينما مسألة الفتن الداخلية فإن الصومال أكبر دليل على ذلك، إذ لم يهدأ هذا البلد وشعبه من حرب حتى تقوم أخرى، دون أن ننسى المذابح التي ارتكبت في رواندا و الكونغو وسيراليون وغيرها.

وإضافة إلى كل هذه المشاكل توجد مسألة الإنقلابات العسكرية، والتي أصبحت طريقا لانتقال السلطة في الدول الإفريقية عوضا عن الطرق القانونية والدستورية المشروعة.

كل هذه المسائل جعلت من تجمع الكوميسا يتذيل ترتيب التكتلات الإقتصادية الإقليمية الأخرى في ظل نظام إقتصادي عالمي جديد معولم لا مكان فيه للضعيف بين الأقوياء.

الفرع السادس: منطقة التجارة الحرة العربية

تعتبر الدول العربية أول من دعا إلى مثل هذه التكتلات، حيث دعت إلى إنشاء السوق العربية المشتركة في العام 1945، أي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، وظلت الفكرة تراوح مكانها حتى عام 1964، حيث صدر قرار بإنشاء السوق العربية المشتركة، ليتبع بالتوقيع على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام1980 [1].

إلا أن كل هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح حتى تاريخ إنعقاد القمة العربية بالقاهرة بتاريخ 1996/06/23، وصدور القرار رقم 197 القاضي بتكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الجامعة العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وفق برنامج عمل وجدول زمني يتم الإتفاق عليهما، وبالفعل انعقدت أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي في عدة دورات كان آخرها الدورة التاسعة والخمسين في 1997/02/19 بالقاهرة، أقر المجلس بموجبها القرار رقم 1317 المتضمن البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة الحرة، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من العام1998 [1].

1 – د. عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص211.

1 – د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، آفاق التعاون الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، سنة 2003، ص79.

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء المنضمّين إلى منطقة التجارة الحرة العربية 17 دولة وهم: الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الكويت، اليمن الأردن، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، السودان، مصر، ليبيا، تونس، المغرب، بينما الدول التي لم تنضم إلى الإتفاقية بعد وهي: الجزائر، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي.

أما أهم أهداف إقامة هذه المنطقة تتمثل في[2]:

1. تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية.
2. تعزيز المكاسب الإقتصادية المشتركة للدول العربية.
3. الحفاظ على المصالح الإقتصادية للدول العربية.
4. الإستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
5. تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.
6. وضع الأسس لقيام تكتل إقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الإقتصادية الدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توافر شروط أساسية وأخرى موضوعية[3]:

أولا– الشروط الأساسية: وتتمثل في:

1. توفر الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك: حيث أن عملية التكامل الإقتصادي عملية سياسية واقتصادية في آن واحد، وهو الذي عبرت عنه قمة القاهرة سنة 1996 بالإجماع على ضرورة التعاون الإقتصادي العربي.
2. السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة: وهو عنصر متوفر في منطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في إطار جامعة الدول العربية سنة 1981، وهذه الإتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، كما يعتبر ملزما للدول العربية الأعضاء في المنطقة.
3. البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر وجود برنامج زمني لأي منطقة تجارة حرة أمرا ضروريا للإعتراف الدولي بها وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج المنطقة يمتد إلى

2 – د. كمال رزيق، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية، المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004، دار الهدى، الجزائر، ص365.

3 – د. كمال رزيق، نفس المرجع السابق، ص367.

حدود سنة 2005 بعدما كان محددا بنهاية العام 2007، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم بنسبة 10% سنويا.

4. الإطار المؤسسي الفاعل: لا بد من وجود إطار مؤسسي للإشراف على تنفيذ إلتزامات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وفض المنازعات التي قد تنشأ في هذا المجال، ويعتبر المجلس الإقتصادي والإجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، ويساعده في ذلك عدد من اللجان والأجهزة.

ثانيا– الشروط الموضوعية: وهي التي تشكل مناخا ملائما لنجاح منطقة التجارة الحرة، ويمكن إيجازها في:

1. وجود نظم إقتصادية تقوم على الحرية الإقتصادية وإكمال آليات السوق، حيث يمكن لآليات السوق أن تعمل على تحقيق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل بين الدول العربية على أساس ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية.
2. توفر إنتاج سلعي قابل للتبادل، يعني ذلك أن الدول العربية التي تمتلك قواعد إنتاجية متنوعة زراعية وصناعية تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة، الأمر الذي يجعل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة أكثر سهولة من الماضي.
3. تقارب مستويات التطور الإقتصادي، وذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور الإقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيها بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة، وتعتبر الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الإقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي، ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهّل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية عند قيامها.

وعلى أية حال، فإنه لا يمكن توقع تقدم فعلي في عملية العمل المشترك، والنهوض بالتعاون الإقتصادي وتحقيق تكامل إقتصادي على غرار التكتل الإقتصادي الأوروبي، إذا ما تمادت الدول العربية في تصورها السابق المبني على المصالح القطرية، فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنية صادقة لتجسيد برنامج العمل المشترك الذي طالما نادت به المجموعة العربية في كل المحافل، والذي تنتظره الشعوب العربية منذ أمد بعيد.

ولإقامة تكامل إقتصادي عربي لابد من نبذ الخلافات السياسية،والتي تنعكس سلبا على إقامة هذا التعاون والتكامل، بالإضافة إلى تطبيق إصلاحات إقتصادية و إجتماعية دون أن ننسى السياسية، وتأهيل الاقتصاد العربي لقيام سوق عربية مشتركة وموحدة.

هذه الإصلاحات السياسية والإقتصادية ربما بدأت تتجسد في الآونة الأخيرة من خلال ما يعرف بالربيع العربي أواخر العام 2010 وبداية العام 2011 والتي لا تزال مستمرة، فالإصلاحات السياسية بدأت تظهر ملامحها من خلال خلع بعض القادة العرب الجاثمين على صدور شعوبهم لعقود طويلة، أما الإصلاحات الإقتصادية فكانت حتمية للبعض المتبقي منهم خوفا من امتدادها لتطال الإصلاحات السياسية.

ونأمل بصفتنا عرب تهمهم مصلحة الأمة العربية، أن نتطلع إلى غد أفضل لأمتنا العربية ملؤه السكينة والأمان والرفاهية والازدهار.

المطلب الثاني: هيمنة المؤسسات الدولية

إن سقوط النظام الإشتراكي كرس الإعتقاد بحتمية النظام الرأسمالي كنظام عالمي لا مفر منه، في ظل الغفلة عن أي نظام بديل آخر*، وبذلك أفاقت الدول الإشتراكية سابقا، ومنها البلدان العربية، على حين غفلة لتلقي بنفسها في أحضان هذا النظام العالمي المحتوم، وذلك تحت عدة مسميات: الانفتاح الاقتصادي، اقتصاد السوق، العولمة...، ولقد وجد فيها المشروع الغربي أرضا خصبة لزرع بذور العولمة، تحت تأثير عدة عوامل أهمها الضغوط المالية (المديونية)، والإقتصادية (إنهيار في الإقتصاد)، فضلا عن التخلف الكبير في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما نتج عنه انبهار بالتقدم الذي حققه الغرب في هذا المجال[1].

هذا الإنبهار جعل الدول النامية تلقي بنفسها في أحضان النظام الرأسمالي، علّها تلحق بالركب أو على الأقل تنال نصيبها من هذا التقدم، إلا أنها اصطدمت بعراقيل حالت بينها وبين تحقيق مرادها، هذه العراقيل تتجسد في هيمنة المؤسسات الدولية ممثلة في الآليات المالية والتجارية للعلاقات الإقتصادية

* ونقصد بالنظام البديل النظام الإقتصادي الإسلامي.
1 – د. حسين رحيم، المرجع السابق، ص61.

الدولية في ظل نظام إقتصادي عالمي جديد، يفترض أن يكون أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لجموع البشرية.

الفرع الأول: هيمنة المؤسسات المالية الدولية

بالرغم أن مساعدات كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية هي مساعدات ضئيلة لا تفي باحتياجات التنمية الإقتصادية بها إذا ما قورنت بحجم القروض والتسهيلات الممنوحة للدول المتقدمة، إلا أنها أصبحت ذات أهمية كبيرة لهذه الدول، حيث أن تعامل الصندوق أو البنك الدوليين مع دولة ما هو إلا مؤشر لمساعدتها والإهتمام بها، ومن ثم يظهر حجم تأثير المؤسستين على سائر هيئات ومؤسسات الإقراض الدولية، وهكذا تزايد تأثيرهما في الواقع العملي إلى حد يمكن القول أنها أصبحت تتحكم في كافة أشكال المساعدات والقروض والتسهيلات والموارد المالية الأخرى، التي يمكن لدولة معينة من الدول النامية أن تحصل عليها، فضلا عن تأثيرها المتعاظم في مجالات تشخيص واقتراح الحلول للمشكلات الإقتصادية في الدول النامية[2].

إن صندوق النقد الدولي لا يقرض الدول النامية دون أن يفرض شروطه وسياساته التكيفية عليها، فهو يهدف إلى فرض برامج التثبيت التي تنصب جميعها إلى تحقيق التحررية الإقتصادية عن طريق فرض إجراءات متنوعة على البلدان النامية من جهة، وإلى تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق دفعة قوية في عجلة التنمية من جهة أخرى.

فبعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء صندوق النقد الدولي، وبعد عولمة الإقتصاد وتدويل وحدات الإنتاج والإنتقال من الإقتصاد الدولي إلى الإقتصاد العالمي، تعزز دور الصندوق في مراقبة أسعار الصرف والسياسات الإقتصادية والنقدية وإجراءات التكييف الإقتصادي وإعادة الهيكلة، ومع تزايد دور هاته المؤسسة ازدادت درجة المركزية في إدارة الإقتصاد العالمي، وفضلا عن ذلك أصبح المرور عبر صندوق النقد الدولي هو أول خطوة نحو ما يسمى بإعادة جدولة الديون في نادي باريس، وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين، الموافقة من عدمها على إعادة جدولة الديون، ولعل أبرز ما في هذه العملية خطاب النوايا الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمنا سياسة

2 – د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المرجع السابق، ص48.

البلد المدين الإقتصادية المقبلة وفق ما يراه الصندوق ملائما لتلك السياسات، ولا يوقع الصندوق على ذلك الخطاب إلا إذا كانت تلك السياسة مطابقة لإرادته دونما تغيير أو تحريف[1].

فصندوق النقد الدولي أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على القوى النقدية والمالية، و لقد أدى تدهور البيئة الإقتصادية الدولية وتراكم المديونية إلى تزايد نفوذ الصندوق وهيمنته على إقتصاديات البلدان المدينة والمعوزة، فأخذ يفرض شروطه الخاصة بالإنفتاح على الإقتصاد العالمي وتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى المشروطية والمتمثلة غالبا في إتباع سياسات معينة للإصلاح الإقتصادي في مجال علاج ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار التجارة الدولية [2].

وبالانتقال إلى المؤسسة الثانية من مؤسسات **بريتون وودز**- ونقصد بذلك البنك الدولي- نجد أن سيطرة الدول المتقدمة عليه مكنت من أن تكون أنشطته في خدمة إيديولوجية التنمية الرأسمالية، فلقد استغل البنك الدولي الظروف الإقتصادية الصعبة للدول النامية لتقديم قروضه المشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي لتمكينها من تسديد ديونها، وتتلخص آليات هذه البرامج في تحرير الأسعار و الخوصصة وفتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم وتقليص أنشطة القطاع العام، وهذه البرامج سهلت تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها، كما يمكن القول أن البنك الدولي قد أسهم في تمكين رأس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الإقتصادية الأساسية في البلدان النامية.

ولعل الملاحظة الرئيسية التي يمكن رصدها من تتبع مدى نجاح سياسات الصندوق والبنك الدوليين في مساعدة الدول النامية هي فشل هذه السياسات، فضلا عن تكريسها لتبعية الدول النامية واستمرار تدهور أوضاعها الإقتصادية والغرق في ديونها، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل رئيسية أهمها:

الوظيفة السياسية لهذه المؤسسات المالية والتي تحرص على تكريس وتأكيد تقسيم العمل الدولي بشكله الحالي، وهو الشكل الذي يحقق إستمرار هيمنة الغرب المتقدم وتبعية العالم الثالث.

1 – د.علي سماي، المرجع السابق، ص129.
2 - د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص78.

إن السياسات والإجراءات التي يطلبها الصندوق والبنك الدوليين من الدول النامية لا تتفق مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول، وعلى المدى البعيد تظهر الآثار السلبية لها مع غرق هذه الدول في ديونها.

ويجب أن نذكر بأن صندوق النقد والبنك الدوليين هما من أهم أدوات الرأسمالية المعاصرة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويسعيان من خلال شروطهما للإقراض والمساعدة إلى فرض نظام السوق بهدف خدمة رأس المال الدولي وذلك بجعل الدول النامية مفتوحة أمامه يمارس دوره فيها بكل حرية ولهذا فإن سياستهما الحالية تهدف إلى[1]:

1. إيجاد جيش من البطالة في دول العالم الثالث لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية بغية توفير اليد العاملة الرخيصة أمام الشركات متعددة الجنسيات وفروعها المنتشرة في تلك الدول، وهو ما يتم عن طريق سياسة الخوصصة وما ينجم عنها من غلق المؤسسات وتسريح العمال.
2. إذلال الدول النامية وإضعاف قوة الدولة وحرمانها من الإمساك بعجلة الإقتصاد القومي، وهكذا يتهدد إستقلال الدول النامية ويتم التدخل السافر في شؤونها الداخلية.
3. إجبار الدول النامية على فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيه، وبالتحديد تجارة الإستيراد الإستهلاكية لكي تتمكن الدول الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق هذه الدول مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها الإنتاجية وصناعتها الناشئة.
4. توفير رصيد كاف من العملات الأجنبية لتمكين الدول النامية من دفع أعباء ديونها الخارجية ذات الفوائد المرتفعة بعد إنتهاء فترات إعادة جدولتها.

إذا ومن خلال هذا الدور المهيمن لمؤسسات **بريتون وودز** تمكنت الرأسمالية العالمية من إدارة النظام الإقتصادي العالمي إدارة إقتصادية مركزية وتمكنت من فرض هيمنتها على إقتصاديات العالم النامي ونهب فوائضه الإقتصادية، لذلك لا يمكن إعتبار هذه المؤسسات كونها مؤسسات نقدية ومالية يقتصر دورها على تقديم المشورة والمعونات المالية للدول الأعضاء في إطار إتمام مجرد باستقرار أسعار الصرف

[1] – د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المرجع السابق، ص50و51.

والمدفوعات الدولية وسياسات التكييف وإعادة الهيكلة، ولكن يتعين علينا أن نعتبرها مؤسسات دولية تلعب دورا هاما ومركزيا في إدارة الإقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني: هيمنة المؤسسات التجارية الدولية

لعل من أهم آثار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، هو تزايد هيمنة المؤسسات التجارية العالمية ودورها في إدارة هذا النظام بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي بتفكك الإتحاد السوفيتي وبالتالي تلاشي المؤسسات الإقتصادية لهذا المعسكر، وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMS في أول من جانفي 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، اكتملت الهيمنة الرأسمالية الغربية على كافة نواحي العلا قات الإقتصادية الدولية.

أولا: المنظمة العالمية للتجارة (OMS):

أصبحت المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى مؤسسات **"بريتون وودز"** هي الأخرى توظف لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الإحتكارات على النقيض من خطابها الإيديولوجي القائل بحرية التجارة العالمية، وقد كلفت هذه المنظمة بقيادة المراحل المتبقية من تحرير الأسواق العالمية بهدف تدويل التجارة الخارجية وعولمتها، ومن شأن هذا التدويل أن يزيد من عمق سيطرة مراكز الرأسمالية العالمية على أسواق الدول النامية ومنها الأسواق العربية، و بالتالي تزيد من درجة التحكم و الهيمنة على أسواق الدول النامية من خلال المنظمة العالمية للتجارة، كذلك تعتبر المشروطية الجديدة في التجارة الدولية هي الأخرى صورة من صور الهيمنة، وهي تحول دون تحديد المصالح المشتركة والتفاوض حول الإتجاهات الأساسية للسياسة الإقتصادية الدولية بروح التعاون المتجددة، إن هذه المشروطية وما رافقها من موجة حمائية حالت دون وصول صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة والتي تعد إنتهاكا لقواعد ومعايير النظام التجاري الحر.

وإذا كانت منظمة التجارة العالمية تمثل الإطار الحالي الذي ينظم ويهيمن على التجارة العالمية حاليا، برغم ما ينطوي هذا الإطار من ظلم صارخ للفقراء والضعفاء، فإن كل الشواهد تثبت بأن الغرب يلتزم شكليا بقواعد المنظمة ولكنه عمليا يعتبرها أداة لإدارة العالم وتحقيق المزيد من الأرباح والرفاهية لبلاده، فهم يسعون إلى إيجاد آليات جديدة للتدخل غير المباشر بهدف حماية إقتصاد دولهم من تدفق الواردات

1 – د. علي سماي، المرجع السابق، ص130.

الرخيصة من الخارج وبما لا يتعارض مع قوانين منظمة التجارة العالمية، وقد توصلت الدول الصناعية بالفعل إلى عدة إجراءات تكفل هذه الحماية من أهمها[1]:

- اللجوء إلى المواصفات البيئية.
- الإجراءات والإشتراطات الصحية.
- القوانين العامة لوقف واردات لا ترغب في دخولها بصورة غير مباشرة.
- أهم وسائل الحماية هي الوسائل الإقتصادية التي تعتمد على تشجيع الإنتاج المحلي واستخدام السياسات المالية في الحد من الواردات غير المطلوبة، باعتبار أن هذه الإجراءات تعد سيادية ولا تتعارض مع بنود الغات.

إلا أن هذه الإجراءات وغيرها زادت من حدة المصاعب التي تواجه منظمة التجارة العالمية، فكان مؤتمر أوسلو- الذي عقد في ماي 1998 بمناسبة مرور خمسون عاما على أول إتفاق لتحرير التجارة – مناسبة لمناقشة تلك المصاعب، والتي ظهرت بشكل مبكر منها عدم الإلتزام بالنصوص من قبل الدول الصناعية الكبرى مثل:

- عدم الإلتزام بالمساعدة والتعويض للدول النامية المستوردة للغذاء.
- الخروقات الواضحة للاتفاقيات والتجاوزات كعدم إلتزام الدول المتقدمة بالإستيراد من الدول النامية، ومثال ذلك الشكوى التي تقدمت بها كلا من تايلاند وماليزيا من أجل وقف حظر إستيراد الولايات المتحدة الأمريكية من الجمبري، والذي بنيت أسبابه على صدور قانون أمريكي محلي بشأن حماية الحيوانات البحرية[1].
- تعويض التجارة عن طريق الرسوم الإضافية، كما حدث في الشكوى المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتضمن قيام تركيا بفرض ضرائب على العوائد من عرض الأفلام الأجنبية، والذي يعد مخالفا لإتفاقيات الغات، إذ تم تشكيل لجنة على مستوى جهاز فض المنازعات في 1997/02/25، وفي جويلية من نفس السنة أعلنت الأطراف عن تسوية الخلاف.

1 – د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المرجع السابق، ص70.
[1] – د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص119.

وعلى العموم فإن منظمة التجارة العالمية لها آثار جد هامة على إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى إقتصاديات الدول العربية بصفة خاصة، إذ تتنوع هذه الآثار بين السلبية والإيجابية، ومن بين السلبيات التي تطال الدول غير الأعضاء نجد[2]:

- أنها لن تستفيد من دخول منتجاتها الصناعية أسواق الدول الصناعية الأعضاء بالتعريفات المخفضة على الواردات، والتي تصل إلى الصفر في بعض الحالات، ويرجع ذلك إلى عدم إستفادتها من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الدول الأعضاء فقط.
- إرتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الإتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، من ارتفاع في تكلفة إستيراد التكنولوجيا وفي الأتاوى والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع و النشر والبرمجيات وغيرها.
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من أسعار المواد الغذائية، وبالتالي له آثار سلبية على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.
- قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو إزدياد عجز الموازنة العامة، وبالتالي زيادة الضرائب مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.

أما من بين أهم الآثار الإيجابية و التي يمكن أن تطال الدول العربية إذا ما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية نذكر ما يلي[1]:

- بإمكانها أن تؤدي إلى خلق تنوع كبير في السلع من خلال الإقتصاد التدريجي لإحتكار المحروقات، وانتعاش بعض قطاعات الإنتاج مثل الزراعة والصناعة والخدمات.
- سوف تسمح بتبني نظام جمركي يطبق مفاهيم وقواعد الإقتصاد الليبرالي.
- تؤدي إلى التنويع الجغرافي للسوق من خلال البحث عن أسواق جديدة يتضح فيها المنتوج الوطني، وبالتالي نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

[2] – د. إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص186.
1 – د. أسعد عبد الجيد وآخرون، المرجع السابق، ص95.
وأيضا: د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص114.

- تسمح بخلق إقتصاد أكثر انفتاحا على العالم الخارجي من خلال إقصاء وإلغاء بعض الأنواع من الضرائب والرسوم المرتفعة المفروضة على الصادرات والواردات.

و بالتالي يمكن للدول النامية أن تعظم إستفادتها من الغات ومنظمة التجارة العالمية إذا ما أحسنت إدارة إقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد[2].

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات:

احتلت الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبرى في العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب تعاظم دورها الإقتصادي في بلدانها الأصلية وعلى الصعيد العالمي من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم، حيث أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED لسنة 2001 أن عدد هذه الشركات يبلغ حوالي 60 ألف شركة دولية تمتلك أثر من 800 ألف فرع ومسؤولة عن ثلاثة أرباع إنتقالات رؤوس الأموال الدولية[3].

هذه الهيمنة جعلت الشركات متعددة الجنسيات تؤثر على النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية، كما تؤثر على توجهات الإستثمار الدولي ونقل التكنولوجيا، إذ أن الإحتياطات الدولية المتوافرة لديها من الأموال والذهب تبلغ حوالي ضعفي الإحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والإستقرار النقدي العالمي.

أما على صعيد التجارة العالمية، فإن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات، وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي، ومن ثم التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه على التجارة العالمية من حيث درجة التنوع في الأنشطة الذي يؤدي بدوره إلى إزدياد حجم التبادل بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة، يضاف إلى ذلك امتلاكها لقدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال اكتساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة، التي تقوم على اكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة عبر الشركات متعددة الجنسيات[1].

2 – د. فريد كورتل، الوطن العربي وتحديات العولمة، مجلة الحقيقة، العدد الأول، أكتوبر 2002، ص138.
3 – د. علي سماي، المرجع السابق، ص125.
[1] – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص197.

أما بخصوص هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار الدولي وتوجهاته، فإن تقرير الإستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1996، فيشير إلى أن حجم الإستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 250 مليار دولار في مناطق العالم المختلفة، واستأثرت أقلية من الدول المتقدمة على 85% من النشاط الإستثماري لتلك الشركات، وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وانجلترا، مما يبرر بوضوح الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري، ودرجة الهيمنة الواضحة والصريحة لتلك الدول على تلك الشركات، وذلك باختصار لأنها تمتلك أكثرها ولها سلطة كبيرة وبالتالي توجهها كيفما شاءت.

ومن ناحية أخرى لم يتبق للدول النامية إلا 15% فقط من النشاط الإستثماري لتلك الشركات، وترتكز معظم هذه النسبة في عدد محدد من دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، والقلة القليلة المتبقية توجه إلى الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط.

ولا يتوقف تأثير الشركات متعددة الجنسيات على توجيه الإستثمارات فحسب، بل يتعداه إلى توزيعها على القطاعات التي تراها هي مناسبة، إذ يستأثر قطاع الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة بنحو نصف إجمالي إستثمارات تلك الشركات، خاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية العالية، أما في الدول النامية فإن حوالي نصف تلك الإستثمارات تتجه نحو الصناعات الإستخراجية، وهو ما يوضح إبقاء هذه الشركات لنمط تقسيم العمل الدولي التقليدي، من أجل إبقاء الدول النامية في دائرة التبعية قد يلقي ذلك بعبء كبير على هذه الأخيرة في بحثها عن التكيف مع أوضاع النظام الإقتصادي العالمي الجديد[1].

و بانتقالنا إلى مسألة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا ونقلها، فإننا نلاحظ أن ما تقوم به من دور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة تخصصها للبحث والتطوير، في الوصول إلى الإختراعات الحديثة و الاحتفاظ ببراءة الاختراع وتسويقها عبر أنحاء العالم، فما تخصصه الشركة الواحدة من الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير دول العالم مما يجعلها المستفيد الأول مما جاءت به إتفاقيات

1 – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص201.

الغات ومنظمة التجارة العالمية في جولة الأورغواي الأخيرة (1994)، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وشروط نقلها عبر العالم.

وبالتالي يصبح التحدي المطروح أمام الدول النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع تلك الشركات، نظرا للدور الذي تلعبه في نقل ونشر التكنولوجيا عبر العالم.

ويتضح من العرض السابق، أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإعادة هيكلة الإقتصاد العالمي الجديد تكنولوجيا، وعلى الدول النامية عامة والعربية خاصة أن تعي هذا التحول وتبحث عن الآليات المناسبة لمواجهة هذا الوضع، فإذا كانت هناك دولا في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية قد نجحت إلى حد كبير في التعامل مع تلك الشركات في مجال نقل التكنولوجيا، فإن على بقية دول العالم النامية أن تبحث جديا في الآليات الملائمة التي تؤدي إلى تصحيح أوضاعها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمشاركة في الثورة التكنولوجية بفعالية من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وفي رأيي أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال المرور عبر مراحل أهمها:

- إقامة تكتلات إقتصادية فيما بين الدول النامية، ولتكن تكتلات إقتصادية حقيقية بعيدة عن الصراعات الثنائية والجماعية لتحقيق اللحمة، والتي من خلال يمكن مجابهة التكتلات العالمية الأخرى.
- إصلاح المنظومة الإقتصادية (المالية والتجارية) والقانونية والإدارية من خلال إصلاح النظام النقدي وتنويع الصادرات بدل الإعتماد على صادرات الطاقة وإصلاح القوانين والتشريعات بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الإصلاحات الإدارية إذ تتسم الإقتصاديات النامية بالبيروقراطية والتعقيدات الإدارية وتخلف الجهاز الإداري مما يشكل عائقا أمام التدفقات الإستثمارية، وعلى ضوء بعض التقارير جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة عربيا والحادي عشر في منطقة الشرق الوسط و شمال إفريقيا، بمؤشرات تنم عن تغيير محسوس في الإجراءات الإدارية المصاحبة لعملية الإستثمار، خاصة تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وعمليات التصدير والإستيراد وحماية الملكة الفكرية، فبينما سجلت مصر والسعودية والمغرب للسنة الثانية على التوالي تحسنا في العديد من المؤشرات، لم يبرز أي تحسن في الحالة الجزائرية حيث ظل الجمود يكتنف معظم المؤشرات المعتمدة، فالجزائر لم تعر ف تحسنا إبتداءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات

إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات الإقتصادية وحماية الملكية الفكرية وحل الشركات وقوانين العمل[1].

- الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بهدف الإستفادة من إيجابياتها عوض البقاء خارجها والتأثر بسلبياتها دون الإيجابيات.

المطلب الثالث: تأثير النظام الإقتصادي العالمي الجديد على الدول العربية

منذ مطلع التسعينيات تبلورت في النظام الإقتصادي العالمي الجديد مجموعة من التغيرات الإقتصادية العالمية التي أثرت وستؤثر بلا شك، على مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك، فالغات ومنظمة التجارة العالمية التي عمقت تحرير التجارة العالمية بما تحمله من آثار الإقتصادات العربية، وصندوق النقد والبنك الدوليين وتنفيذهما برامج الإصلاح الإقتصادي في تعاون وتنسيق غير مسبوق يعمق المشروطية الدولية، والتكتلات الإقتصادية العملاقة التي تكونت وأبرزت العديد من الآثار بالإضافة إلى ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية، وما وضعته من تحد أمام الإقتصاد العربي يتمثل في ضرورة إقامة تكتل إقتصادي، والشركات متعددة الجنسيات بما تحمله من تأثيرات والتي تحتاج إلى آليات للتعامل معها في إطار إستراتيجية عربية للتنمية واضحة ومحددة، دون أن ننسى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها على الإقتصاد العالمي ككل وعلى الإقتصادات العربية بوجه خاص.

كل هذه التغيرات الإقتصادية العالمية وغيرها، أبرزت الحاجة الملحة والشديدة إلى وجود نظام إقتصادي عربي يستطيع أن يتعامل مع النظام الإقتصاد العالمي الجديد بكل تغيراته وآثاره، وأن يؤثر فيه لا أن يتأثر به فقط.

الفرع الأول: تأثر النظام الإقتصادي العربي بالتغيرات التي حدثت خلال الفترة 1991 – 2001/09/11

إن التمعن في التغيرات والتطورات التي حدثت في النظام الإقتصادي العالمي الجديد خلال الفترة الممتدة من عام 1991 وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، يجد أن لها انعكاسات وتأثيرات على الإقتصاد العربي في مجموعه، وهي في مجموعها تمثل عددا من التحديات التي ينبغي على النظام الإقتصادي العربي بمنظوره الشامل أن يجهز لها بالآليات الناسبة والعمل الإقتصادي العربي المشترك

1 – زاوي أسماء، المرجع السابق، ص74.

الأكثر فعالية وكفاءة، والذي يستوعب هذه التغيرات ويتعامل معها بأسس جديدة تعمل على تكيف الإقتصادات العربية في مجموعها مع النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

هذه الآليات يجب أن تكون أكثر قدر ة على التفاعل مع هذا النظام، بغية أن تعظم من العوائد والفوائد، وتقلل في نفس الوقت من التكاليف والسلبيات، ولن يتأتى ذلك بالطبع إلا إذا تم إستعياب آثار تلك التغيرات العالمية ووضع إستراتيجية على درجة عالية من الكفاءة للعمل الإقتصادي العربي المشترك.

ومن هنا وجب في هذه المرحلة من التحليل إيضاح آثار وانعكاسات التغيرات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد على الإقتصادات العربية في مجموعها، وذلك من خلال التحليل التالي:

أولا: تأثير الغات ومنظمة التجارة العالمية

يمكن رصد تأثير الغات ومنظمة التجارة العالمية على النظام الإقتصادي العربي من خلال موقف الإقتصادات العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، والتي تتباين من عضوية كاملة إلى عضو منتسب والبعض الآخر يحضر الإجتماعات بصفة مراقب.

فالدول العربية التي تتمتع بالعضوية الكاملة هي: مصر والمغرب والكويت وتونس والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، أما الدول التي تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية هي: الجزائر واليمن والسودان، بينما الدول التي تحضر اجتماعات المنظمة بصفة مراقب هي: السعودية والعراق وسوريا ولبنان و ليبيا.

وفي الوقت الحالي يتم دراسة إنضمام الجزائر واليمن والسعودية[1].

1- أعربت الجزائر عن نيتها في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال قرار أتخذ من قبل مجلس الوزراء في شهر فيفري 1996، وردا على طلب الإنضمام المقدم في ماي 1996، أرسلت المنظمة حوالي 200 سؤال مكتوب إلى الجزائر للإجابة عنها قبل عملية الإنضمام، وتدور هذه الأسئلة عموما حول مواضيع سياسة الخوصصة والإستثمار والأسعار المطبقة والمنافسة، وأسعار الصرف، والرسوم الجمركية والرقابة، وكذلك عمليات الإستيراد و التصدير...إلخ، ثم قامت الجزائر بعدها بإيداع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية بصفة رسمية على مستوى مقر المنظمة بجنيف في 5 جوان 1996، تلاها بعد ذلك تنصيب اللجنة الدائمة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى OMS من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996، هده اللجنة تم إنشاؤها بقرار من رئيس الحكومة والتي يرأسها وزير التجارة.
وفي أواخر أفريل 2011 عقدت الجولة العاشرة من المفاوضات، وتم توجيه 63 سؤالا للطرف الجزائري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بينما اقتصرت أسئلة الإتحاد الأوربي على 33 سؤالا، وتمحورت أسئلة المفاوضين الأمريكيين والأوربيين حول سياسة أسعار الغاز الطبيعي وحق الإستيراد للأشخاص غير المقيمين، ونظام تطبيق الضرائب الداخلية، بالإضافة إلى قرار قانون المالية التكميلي لسنة 2006 والقاضي و بحظر إستيراد السيارات المستعملة، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بدعم الصادرات ونظام رخص الإستيراد، وتدعيم الصناعة، والصفقات العمومية.

بينما توجد بعض الدول لها ظروفها الخاصة مثل العراق والصومال.

ومن المتوقع أن تسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حاليا إلى إكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية في القريب العاجل، إذ لا خلاف أن الإقتصادات العربية ستتأثر بالمنظمة سلبا وإيجابا، بدرجة أو بأخرى، فلا مناص إذا من الإنضمام والإستفادة من مزاياها وإيجابياتها، بدل البقاء خراجها والتأثر بسلبياتها دون الإيجابيات[2].

أ. الآثار الإيجابية:

هناك آثار وانعكاسات إيجابية مترتبة على عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية تتمثل في الآتي[3]:

1. الحماية التي توفرها قوانين المنظمة للدول النامية، وذلك من خلال ضبط قواعد السلوك بالنسبة للتجارة العالمية.
2. تقنين التجارة الدولية، من خلال ربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف.
3. زيادة الطلب على الصادرات العربية نتيجة للانتعاش العالمي.
4. تشجيع نمو الإستثمارات العربية، من خلال زيادة التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
5. تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية على الدول العربية، وذلك في حالة إلغاء القيود على تلك الإستثمارات.
6. فتح عدد من المجالات في قطاع الخدمات، وهذه الفرص تشمل قطاعات السياحة والخدمات المصرفية، والإنشاءات، و الخدمات المهنية بما في ذلك إنتقال العمالة.
7. إتساع نطاق السوق الإقليمية بإقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

ب. الآثار السلبية:

هناك العديد من الآثار السلبية المتوقعة نتيجة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومن أبرزها ما يلي:

للمزيد راجع: د. اسعد عبد المجيد وآخرون، المرجع السابق، ص94. و جريدة الشروق اليومي، العدد 3275 ليوم: 2011/04/26.

2 – د. اسعد عبد المجيد وآخرون، المرجع السابق، ص36.

3 – د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، المرجع السابق، ص94.

1. إستبعاد النفط الخام من الإتفاقيات، وهو أهم الصادرات للعديد من الدول العربية، مما يؤثر سلبا على صادرات الدول العربية من تلك المنتجات.
2. إرتفاع تكلفة الواردات الزراعية، نتيجة لإلغاء الدعم على الصادرات الزراعية.
3. سلبيات مرتبطة بتجارة الخدمات، وذلك لأفضلية الموقف التنافسي للشركات والمؤسسات المالية الكبيرة في الدول المتقدمة خاصة في مجال البنوك والتأمين.
4. الأثر السلبي على السيادة الوطنية، وذلك بالحد من حرية الدول العربية في استخدام الدعم وإعانات التصدير للمنتجات الزراعية.
5. إرتفاع تكلفة برامج التنمية الإقتصادية.

ويرى معظم المراقبين والخبراء أن الفوائد المترتبة على الإنضمام تفوق بكثير ما قد يترتب من آثار سلبية، كما أن إحجام الدول العربية عن العضوية سوف يعرضها لأضرار كبيرة ويحرمها في نفس الوقت من الفوائد المترتبة على الإنضمام، إذ أن الدول الأعضاء لن تكون ملزمة بتحرير تجارتها إتجاه الدول غير الأعضاء، ولا تطبيق قواعد السلوك المنصوص عليها في الإتفاقيات، ومن بينها عدم التمييز في المعاملات التجارية إتجاه الدول الأعضاء وتعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

وبالتالي فإن التحدي الذي تطرحه الغات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الإقتصادي العربي المشترك هو كيفية إيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، بل تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى تكتل إقتصادي عربي، وخاصة أن الغات ومنظمة التجارة العالمية تسمح بوجود التكتلات الإقتصادية، بل إن قيام التكتل الإقتصادي العربي يجعل الإقتصادات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية.

ثانيا: تأثير منظمات التمويل الدولية

يمكن القول إن الإقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بمؤسسات أو منظمات التمويل الدولية في إدارة النظام العالمي الجديد، من خلال آليات جديدة في إطار التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية.

1 – د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، المرجع السابق، ص94.

وقد أدى ذلك إلى قيام كل من صندوق النقد و البنك الدوليين بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وبطبيعة الحال شملت عددا ليس بالقليل من الإقتصادات العربية، وفي مقدمتها الجزائر وتونس والمغرب ومصر والأردن وغيرها.

وقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إتساع المشروطية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الإتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو، شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولية الأخرى، فيما يمكن أن يطلق عليه ضرورة الحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس، والذي اشرنا إليه سابقا.

ومن ناحية أخرى أصبح الإتفاق مع صندوق النقد الدولي مشروطا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يوافق عليه البنك الدولي، والمشروط بإجراء تصحيحات هيكلية من قبل الدولة المدينة، وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين المنظمتين الماليتين الدوليتين، بمعنى الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ إشتراطية المنظمة الأخرى، وبالتالي أصبح في النظام الإقتصادي العالمي الجديد نوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية[1].

ولعل وجود المشروطية الدولية يدعو الإقتصادات العربية إلى البحث بغية إيجاد آليات تمويلية عربية-عربية تؤدي إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة، وفي نفس الوقت تعمل إعادة هيكلة الإقتصادات العربية لتأهيلها بدرجة أكثر لتكون تكاملية وليست تنافسية، وتأهيلها أيضا لجذب الإستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية، وبدرجة أولى جذب الإستثمارات العربية الموظفة في الخارج لتصب في الإقتصادات العربية بدل الإقتصادات الأجنبية.

ويضاف إلى ذلك التأثيرات الناجمة عن التغيرات في النظام النقدي العالمي، سواء في أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة، خاصة للإقتصادات العربية البترولية، وما ينجم عنه من انعكاسات على التنمية في تلك الدول، لذا يجب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة هي المحروقات.

[1] – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص245.

ثالثا: تأثير التكتلات الإقتصادية العملاقة:

أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الإقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية، ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية[2].

و لا خلاف أن هذه التكتلات الإقتصادية تؤثر من عدة إتجاهات على الإقتصادات العربية في ظل عدم نجاحها في إقامة تكتل إقتصادي عربي فعال فيما بينها، حيث بقيت المنطقة العربية فضاء إقتصادي لم يتكتل ومن ثم قابل للإحتواء والإستقطاب، تتنافس عليه الكتل الإقتصادية المختلفة، بل إن تلك التكتلات الإقتصادية قد تؤثر بالسلب على الصادرات العربية والاستثمارات الأجنبية التي كانت تتدفق على المنطقة العربية، بل و القروض و المساعدات الدولية أيضا.

ويمكن رصد أهم آثار التكتلات الإقتصادية العملاقة على الإقتصادات العربية خاصة التكتل الإقتصادي الأوربي، حيث يلاحظ[1]:

- أن التكتلات الإقتصادية العملاقة ستؤثر على الإقتصادات العربية بارتفاع حدة المنافسة الدولية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، وخاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفاتها فنية موحدة للمنتجات التي تدخل أسواقها قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها.
- أن دول أوربا الشرقية التي تسعى إلى إعادة هيكلة إقتصاداتها وإصلاحها، تملك إمكانيات زراعية وصناعية كبيرة وقدرا من التقدم التقني أكثر بكثير من الدول العربية، وبالتالي ستمثل عامل جذب للإستثمارات والمساعدات الإنمائية لأسباب إقتصادية وسياسية، وكل هذا سيكون على حساب الدول العربية، بالإضافة إلى أنها ستكون من أكبر المنافسين لها.
- أدت هذه التكتلات الإقتصادية إلى وجود ما يسمى بإقتصادات المشاركة الدولية، وبخاصة التكتل الإقتصادي الأوروبي الذي يسعى إلى عقد إتفاقيات مشاركة أوربية–عربية متوسطية مع

[2] – د. عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص200.
[1] – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص247.

الدول العربية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد وقعت دول عربية مثل تونس والمغرب على هذه الاتفاقية، إضافة إلى مصر التي وقعت توقيعا نهائيا في 25 جوان 2001.

إلا أن أكبر إشكال من وراء إتفاقية الشراكة الأوربية – العربية المتوسطية يكمن في الضرر الذي سيلحق بالصناعة العربية ومستقبلها، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة أن تصمد في منافسة الصناعة الأوربية المتطورة، والبديل الأمثل كان في وجوب دخول الإقتصادات العربية مع هذه التكتلات في مفاوضات جماعية عوض المفاوضات الفردية، إذ كانت ستحصل على مزايا أفضل من التي ستحصل عليها في المفاوضات الفردية.

إلا أنه يبقى الأمل كبيرا للإقتصادات العربية لأخذ موقع أفضل مما هي عليه اليوم، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال إقامة تكتل إقتصادي عربي يتعامل بشكل أفضل مع هذه التكتلات، بدلا من وقوع المنطقة العربية فريسة لها وتبقى مجرد سوق لترويج منتجاتها.

رابعا: تأثير الشركات متعددة الجنسيات

إن الشركات متعددة الجنسيات لا تركز نشاطها في المنطقة العربية، فما تخصصه من إستثمارات رقم ضعيف بالمقارنة باستثماراتها في باقي مناطق العالم، حيث تتوطن أكثر من ثلثي إستثمارات هذه الشركات في الدول المتقدمة، وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي واليابان، أما نصيب الدول النامية الباقي فيتركز أغلبه في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبالتالي فإن نصيب الدول العربية ضعيف للغاية، وحتى هذه القلة فإن ما يتوفر منها يتركز في الصناعات الإستخراجية أو بعض الصناعات المسببة للتلوث البيئي[1].

ومن هنا أصبح أمام الإقتصادات العربية معضلة تحتاج إلى آلية مناسبة للتعامل معها، فهي تحتاج إلى المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، نظرا للدور الفعال والمؤثر الذي تقوم به تلك الشركات في إحداث الثورة التكنولوجية، ولهذا فإن التحدي المطروح أمام الدول العربية هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات، فنقل

1 – أنظر بالتفصيل ص50 وما بعدها من هذا البحث.

التكنولوجيا من خلال تلك الشركات يتأثر بتوجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به عبر مختلف مناطق العالم[2].

وبالتالي وجب على الدول العربية جذب إستثمارات تلك الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات لكي تزداد درجة تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية.

خامسا: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإقتصادات العربية

جاءت أحداث 11 سبتمبر لتشكل نقطة فاصلة في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى والعملاق الإقتصادي المهيمن على النظام الإقتصادي العالمي، وتعرضها لهجوم واسع استهدف رموز عظمتها الإقتصادية، وأدت تلك الأحداث إلى إحداث تأثيرات مختلفة على النظام الإقتصادي العالمي ككل، وعلى الإقتصادات العربية بوجه خاص[1].

حيث أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إلى تدهور سريع وكبير في أسعار النفط العربي نتيجة الركود الإقتصادي الأمريكي الذي ترتب على تلك العاصفة والتباطؤ الإقتصادي العالمي بصفة عامة، وكل ذلك أدى إلى تراجع الطلب على النفط وبالتالي إلى تراجع أسعاره، مما أثر على عائدات الدول العربية النفطية، كما تأثرت الإستثمارات الخارجية العربية سلبا بعد الأحداث.

أما الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية فقد تراجعت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب حالة المخاوف التي ولدتها الأزمة الأمريكية بشأن إنتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة عبر العالم، مما أدى إلى عرقلة حركة هذه الإستثمارات بسبب الربط بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين بشكل جائر من قبل الإعلام الغربي، إضافة إلى تصريحات بعض الرؤساء الغربيين ومن بينهم الرئيس الأمريكي **جورج بوش الإبن** حول الحرب الصليبية، وكذلك رئيس الوزراء الإيطالي **سيلفيو برلسكوني** والذي أدلى بتصريحات حمقاء محاولا من خلالها أن يحط من شأن الحضارة الإسلامية العظيمة وقيمها[2].

وهناك قطاعات أخرى تأثرت سلبا من جراء أحداث سبتمبر 2001، ونعني بها قطاع السياحة العربية، وخاصة في كل من تونس والمغرب ومصر والأردن وغيرها من الدول العربية، إضافة إلى شركات الطيران العربية والتي بلغت خسائرها مستويات قياسية، قدرت بحوالي مليار دولار.

2 – د. عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص288.
1 – د. علي سماي، المرجع السابق، ص142.
2 – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص251.

الفرع الثاني: التحولات المطلوبة لإقامة نظام إقتصادي عربي جديد

بالرغم من فشل معظم المحاولات العربية السابقة في تحقيق تكتل إقتصادي وتجاري عربي موحد، وضرورة استطلاع أوجه القصور وأسباب الفشل، التي منيت به كافة هذه المحاولات، إلا أن ذلك لا يعني الحكم مسبقا بالفشل على الجهود الجديدة التي تبذل لتحقيق هذا الهدف، فلقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه، ليس فقط في الخمسينيات والستينيات، بل أيضا في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي وشهد العقد الماضي تغيرا جوهريا في أسس نظريات التجارة الدولية وأساليب تطبيق هذه النظريات، وطرح هذا التغير تحديات جديدة غير مسبوقة للعالم أجمع، وللعالم العربي على وجه الخصوص[1].

فالمتأمل في الآثار والتأثيرات المختلفة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد على الإقتصادات العربية يرى أنها لا يجب أن تدعو إلى اليأس، بل يجب أن ينظر إليها على أنها تحديات لابد من مواجهتها والبحث في الآليات المناسبة للتعامل معها بنجاح، ومن ثم العمل على إقامة نظام إقتصادي عربي موحد يتعامل مع النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

ومن الضروري أن يؤخذ في مرحلة إعادة بناء النظام الإقتصادي العربي الجديد، ما حدث للإقتصادات العربية من تغيرات إيجابية وتأثيرها في مرحلة إعادة البناء للعمل الإقتصادي العربي المشترك، حيث تتجه معظم الدول العربية إلى برامج الإصلاح والتحرير الإقتصادي والسماح لقوى السوق أن تعمل من خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وزيادة الإتجاه إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى زيادة الإمكانيات العربية عما كانت عليه من قبل بصورة كبيرة بالرغم من هدر بعض تلك الإمكانيات في حرب الخليج الثانية (1992)، أو لمواجهة الحركات المسلحة في بعض الدول العربية.

و لا يخفى أن إعادة البناء من خلال إحداث مجموعة من التحولات في آليات وسياسات واستراتيجيات العمل الإقتصادي العربي المشترك، هي مسألة واقعية أكثر من أي وقت مضى، فالظرف الحالي قد يكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلا إقتصاديا ينأى بالإقتصادات العربية عن أية عملية احتواء وتجعلها في مركز تفاوضي أفضل عند التعامل مع التكتلات الإقتصادية الأخرى، أو مع المنظمة العالمية للتجارة أو مع الشركات متعددة الجنسيات، مما يجعلها تسير

1 – د. إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص89.

وفق ما يؤمن المصالح الإقتصادية العربية في مجموعها شريطة توافر الإرادة السياسية العربية التي تؤدي إلى نجاح عملية البناء، وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكي تملك إرادة العمل الحر[2].

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مستقبل الإقتصادات العربية في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد يتوقف على:

- العمل على توفير المناخ السياسي الملائم والضروري لقيام تنمية إقتصادية متواصلة.
- ضرورة وجود تكتل إقتصادي عربي يمكن من خلاله التعايش مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.
- قيام الإقتصادات العربية باختيار الصيغة المناسبة للنظام الإقتصادي العربي التي تجعلها مشاركة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد طبقا لأولوياتها ومصالحها، وإن كان البعض من المفكرين والإقتصاديين العرب ينادون بضرورة النظام الإقتصادي الإسلامي لخلق تكتل إقتصادي إسلامي موحد يستند على الشريعة الإسلامية كمنهج له، يتوج بإقامة سوق إسلامية مشتركة[1].

وبغض النظر عما إذا كانت الصيغة المنتهجة عربية أو إسلامية، المهم هو إعادة بناء النظام الإقتصادي العربي بعد إجراء مجموعة من التحولات التي تجعله يتعامل بكفاءة ومن مركز قوة، يعظم من خلالها الإيجابيات ويقلل السلبيات المحتملة.

ولعل من أهم هذه التحولات المطلوبة ما يلي:

- إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة، تكون انطلاقة فعلية نحو تجسيد حلم السوق العربية المشتركة.
- العمل على تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات والتي أثبتت فشلها في خدمة التنمية الإقتصادية العربية.
- إعادة توطين الأنشطة الإقتصادية و العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية، وتعميق الإتجاه نحو الخوصصة.

2 – د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص254.

1 – عرف الدكتور رضا عبد السلام النظام الإقتصادي الإسلامي بأنه: 'ذلك النظام الذي ينفرد عن الأنظمة الوضعية من رأسمالية واشتراكية، بجمعه بين الملكية الخاصة و العامة، حيث يمثل كل منهما أصل الآخر، كما يؤمن بالحرية ولكن ليست الحرية الرأسمالية المطلقة المدمرة، أو سلب تلك الحرية كالإشتراكية، ولكنها الحرية المقيدة بالقيود الذاتية والقيود الموضوعية التشريعية.'

للمزيد راجع: د. رضا عبد السلام، نهاية التاريخ أم نهاية العولمة،"نحو إطار إسلامي عالمي النشاط"،دار ومكتبة الإسراء، ط1، القاهرة، 2005، ص73 وما بعدها.

- تقوية الآلية التمويلية العربية بإنشاء بنك التنمية العربية، على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- تحسين مناخ الإستثمار العربي ليعمل على تدفق الإستثمارات العربية–العربية.
- وضع إستراتيجية عربية ملائمة للتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات بما يحقق المصلحة الإقتصادية العربية القومية.
- بناء قاعدة تكنولوجية عربية لتواكب الثورة التكنولوجية العلمية، من خلال زيادة عدد مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية العربية وتدعيم التعاون فيما بينما.
- تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعقول العربية داخل المنطقة العربية، والحيلولة دون هجرتها.
- إصلاح الإطار المؤسسي للعمل الإقتصادي المشتركة من خلال إنشاء أجهزة دائمة تسهر على تطبيق الإتفاقيات الموقعة في المجال الإقتصادي العربي، وتنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الإقتصادية المتكاملة.
- تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية لتكون الانطلاقة الفعلية نحو العمل العربي المشترك على جميع الأصعدة، هذه المنظمات الإقليمية تتمثل في إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي[1].

[1] – فالأول قام في 1989/02/17 عقب مؤتمر تأسيسي عقد في مدينة مراكش المغربية وضم كلا من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، إلا أن القضية الصحراوية أدت إلى خلاف بين الجزائر والمغرب وعكّرت صفو العلاقات بين الدولتين، ومن ثم شل عمل الإتحاد.

أما الثاني فقد تأسس في 25 ماي 1981 بمدينة الرياض السعودية، ويضم كلا من المملكة السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، واستطاع هذا المجلس أن يحقق العديد من الإنجازات على جميع المستويات، وهو حاليا يدرس خطوة إصدار عملة خليجية موحدة للدول الأعضاء.

إلا أن البعض عاب عليه طبيعته المغلقة، فنظامه لا يتضمن نصا بقبول أعضاء جدد من الدول المجاورة خاصة والعربية عامة، إلى أن جاء تاريخ 10 ماي 2011، حين وجه أمين عام المجلس دعوة إلى المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية بالإنضمام إليه، وهو ما لاقى ترحيبا من البعض ومعارضة من البعض الآخر.

فالدكتور خالد السفياني رئيس المجلس القومي العربي يرى بأن دعوة مجلس التعاون الخليجي للمغرب بالإنضمام إليه مشروع أمريكي إسرائيلي لشرذمة الدول العربية، في محاولة منه لضم هاتين الدولتين إلى الدول التي تأتمر بالأوامر الأمريكية الإسرائيلية، ويرى بأن من أولويات المغرب هو تفعيل دور إتحاد المغرب العربي ودول الجوار.

أما الدكتور محمد المسفر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر، فيرى أن إنضمام الأردن قد يتحقق بينما المغرب فإن توجهه إلى شمال المتوسط أكثر منه إلى الخليج العربي، خاصة بعد دعوة الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** بداية العام 2008 إلى إنشاء الإتحاد من أجل المتوسط يضم جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بما فيهم الكيان الإسرائيلي حتى وإن كان الهدف من وراء هذا الإتحاد هو سياسي بالدرجة الأولى بغية توجيه الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع ذلك الكيان. تاريخ الإطلاع: 2011/05/11. www.aljazeera.net

إلا أننا لا نوافقهما الرأي فيما يخص توجهات المغرب خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية، فالمغرب قد يلجأ إلى خيار الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحسين وضعه الإقتصادي من خلال جذب الإستثمارات الخليجية، خاصة وأننا نعلم بأن المغرب يمتلك مؤهلات تتمثل في امتلاكه لأراضي زراعية خصبة، وشريط ساحلي يطل على أهم منفذين بحريين هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وما يحتويه من ثورة سمكية وبحرية هائلة، إضافة إلى امتلاكه لليد العاملة الرخيسة.
- يضمن له الإنضمام تشغيل أكبر عدد من المواطنين المغاربة في دول مجلس التعاون الخليجي.

هذه الأهداف إن تحققت يمكنها المساهمة في تهدئة بعض الأصوات المنادية بالإصلاح الاقتصادي.